تأسيس القاعدة البحرية البريطانية في البحرين

١٩٣١ – ١٩٣٧

دكتور

محمود عبد الله محمد سعد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب – جامعة عين شمس

تُعَالِجُ هذه الدراسة مسألةَ إخلاءِ القاعدةِ البحريةِ البريطانيةِ من جزيرةِ هنجامِ Henjam الفارسيةِ ونقلِهَا إلى منطقةِ الجُفيرِ البحرينيةِ، بعد أنْ استخدمَ الأسطولُ البريطاني – في الخليجِ العربي والمحيطِ الهندي – هذه القاعدة بموجبِ عقدِ إيجارٍ مع حكومة فارس فترة طويلة مِنْ الزمنِ. وقد بدأت الدراسة بعام ١٩٣١م عندماُ فُرض التفكيرَ في نقلِ هذه القاعدةِ فرضًا على بِسَاطِ البحثِ لدى الحكومةِ البريطانيةِ نتيجةِ مراوغةِ الحكومةِ الفارسيةِ ومُمَاطلتِها في تجديدِ عقدِ إيجار الجزيرةِ في أواخر العقد الثالث من القرن العشرين، بُغْيَةِ الوصولِ إلى سيادةٍ غيرَ منقوصةٍ على أراضيها وسواحلها، ومحاولة التخلص من الوجودِ البريطانيِ الذي نظرَ إليه الفرسُ بعين الارتياب والتوجس ورسخ في وجدانهم أنه احتلالا لأراضي بلادهم، وتسخير العقل الدبلوماسي الفارسي في محاولة لإجراء صفقة تحصل بمقتضاها بريطانيا على امتيازات في هنجام مقابل أن تغض الطرف عن ادعاءات الحكومة الفارسية في البحرين، أما نهاية الدراسة فقد آثرنا أن تكون عام ١٩٣٧م كونه العام الذي أقام فيه ضباط البحرية البريطانية أول احتفال كبير في قاعدتهم الجديدة.

ومهما يكن من أمر، فقد كانت نتيجةُ مماطلة الحكومة الفارسية أنْ شكلتْ الحكومةُ البريطانيةُ لجنةً وِزَاريةً لمناقشةِ الموضوعِ، والتأمتْ بضعُ جلساتٍ من أجلِ البتِ فيه، فنَجَمَ عندِ طرحهِ ردودُ فعلٍ واسعةٍ بين الدوائرِ البريطانيةِ المعنيةِ: وزارة الخارجيةِ ووزارة الهندِ والأميرالية. وقد وقفتْ هذه الدوائر على مسافاتٍ مُتباعدةٍ في الرأي، وتَبَنَّتْ وجهات نظر متباينةً، وشط كلُ فريقٍ في تشبثهِ برأيهِ زعمًا مِنْه أنَّ الصوابَ حليفه، وأنَّ رأيه هو الْأَوْلَى بالاتباع. أما الفريق الأول فقد مثلته وزارة الخارجية التي أصرت إصرارًا على الإزالةِ الكاملةِ للقاعدةِ والانتقالِ الفوري من جزيرةِ هنجام إلى أي مكانٍ مناسب في الخليجِ من أجلِ الحفاظِ على الهيبةِ البريطانيةِ. ومما لا ريب فيه أنه كان الرأي الأكثر إدراكا للأمور. أما الفريق الثاني فقد أسرفَ أنصارهُ في إصْرارِهِم على المُقام على الجزيرة وبقاء القاعدة هناك لأطول فترةٍ ممكنةٍ مهما كانت الظروف وأيًا كانت العواقب على اعتبارِ أنَّ مجرد تركِ الجزيرةِ مساس بهيبةِ بريطانيا، وتَبَنَّتْ هذا الرأي الأميرالية. وفي نهايةِ المطافِ أذعنَ البريطانيون للإرادةِ الفارسيةِ، وانتقلوا وهم مُكْرَهُينَ إلى الجفيرِ في أبريل ١٩٣٥م بعد أنْ أعدوا للأمرِ عُدَتَه. وتنتقل الدراسة بعد ذلك إلى تناول الإجراءات التي قام بها المسئولون البريطانيون مع شيخ البحرين من أجل الحصول على أراض في بلاده ليقيموا عليها قاعدتهم العسكرية، والمزايا التي خُيل إلى الشيخ أنه سيجنيها مقابل هذا

الوجود على أراضيه، هذا إلى جانب بعض المسائل الخلافية الأخرى مثل مسألة الرسوم الجمركية على ما يرد القاعدة من معدات والخلاف الذي أثير حولها بين قائد البحرية البريطانية وشيوخ أسرة آل خليفة، وبعض المسائل الشائكة الأخرى التي تعالجها الدراسة.

وتكمنُ أهميةُ هذه الدراسةِ في الآتي:

أولًا: معالجتها – في تقديري – لبداية انحسار النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي بشكل عام والساحل الشرقي منه بشكل خاص. وقد تواكب ذلك مع متغيرين: أولهما هيمنة الشعور القومي على الفرس مع وصول رضا خان بهلوي (١٩٢٥– ١٩٤١) إلى سدة الحكم وسعيه لفرض السيادة الفارسية على ساحل إيران الجنوبي، وثانيهما بروز قوى دولية جديدة راحت تنافس بشراسة من أجل اقتحام عرين الأسد البريطاني لتقتنص منه وتنتزع موضع قدم لها في المنطقة.

ثانيا: اعتماد الدراسة على المصادر الأولية، فقد تم الحصول على عددٍ من الملفاتِ الوثائقيةِ التي اشتملتْ على قدرٍ وافرٍ من الوثائقِ التي لم تُغط موضوعَ الدراسةِ من كافةِ جوانبهِ فَحَسب، بل تناولتْ مَسَارَهَ في جلِ مراحلهِ أيضًا.

ثالثًا: أنها تناولت مقومًا من المقومات والأسس التي مكنت للهيمنة البريطانية في المنطقة؛ ألا هو المقوم العسكري – القواعد البحرية والجوية – الذي أشار إليه الكثيرُ من الباحثين ولكن لم يُدرس بشيءٍ كاف؛ ويرجع ذلك إلى عدم إتاحة الوثائق للكثير منهم حتى فترة قريبة. ومن هنا عُنيت هذه الدراسة بتسليط الضوء على واحدة من أبرز قواعد بريطانيا العسكرية في المنطقة.

ومهما يكنْ منْ أمرٍ، فإن الدراسة تسعى إلى الإجابة عن مجموعة التساؤلات التالية: متى بدأت علاقة البحرية البريطانية بجزيرة هنجام؟ ولماذا تمسكت الأميرالية بالبقاء فيها؟ وما هي الأسباب الحقيقة لخروج البريطانيين المُذل منها؟ وكيف نظرت دوائر الإدارة البريطانية في الخليج والهند ولندن للموضوع؟ وما أهم الخيارات التي طُرحت كمواقع بديلة لتأسيس القاعدة؟ وما هو موقف الصحافة من هذا الحدث؟ ولماذا قبل شيخ البحرين بتشييد قاعدة بحرية بريطانية على أراضيه؟ وهل قَدَّر له البريطانيون ذلك؟ وما هي أهم المشكلات التي تزامنت مع تأسيس هذه القاعدة؟ وكيف نظر أفراد أسرة آل خليفة والرأي العام البحريني إلى هذا الإجراء؟

الجذور التاريخية للوجود البريطاني في هنجام

تُعد جزيرة هنجام إحدى جزر الخليج العربي، وتقع في موقع استراتيجي بالقرب من جزيرة قشم الشهيرة وتحاذي ساحلها عند مدخله، وتبعد المسافة بينهما حوالي ٢كم. ويُضافُ إلى موقعها هذا أنها تتمتع بمرسى له قيمة كبيرة، كما تحظى بميزات مُناخية طيبة؛ ولأجل هذا اعتبرتها الأميرالية البريطانية أكثر المواقع ملاءمةً وأهليةً لتكون قاعدةً بحريةً ومستودعًا لسفن الأسطول البريطاني في الخليج، وانطلاقًا من تلك المزايا علَّقت أهميةً كبيرةً على الوجود المستمر في هذه الجزيرة التي تمنح الأسطول استمرارية القيام بواجباته على الساحل المهادن وساحل مسقط وعُمان(١).

كان يقطن الجزيرة قسم كبير من عرب آل بوفلاسة من اتحاد قبائل بني ياس منذ عام ١٨٥٧م. وقد هاجروا إلى هنجام في الوقت الذي استأجرت فيه حكومة مسقط الجزيرة من إحدى حكومات الأسرة القاجارية، وظلوا مقيمين هناك حتى بعد انتهاء عقد الإيجار. وعلى الرغم من صدور قانون التجنيس الإيراني عام ١٨٩٤م، إلا أنهم لم يعترفوا أبدًا بالسيادة الفارسية على أنفسهم أو على جزيرة هنجام(٢).

أما عن البداياتُ الأولى للوجودِ البريطاني على أرض هذه الجزيرةِ فتعود إلى احتلال الأسطول البريطاني لها عام ١٨٢٠م في أعقاب الحملة التي قادها وليم جرانت كير William Grant Kerr ضد القواسم. وكانت حكومة الهند ترى أن هنجام ليس لها علاقة بالحكومة الفارسية، وإنما تخضع لسيطرة سلطان مسقط سعيد بن سلطان (١٨٠٦– ١٨٥٦) وكانت تمتلك في أرشيفها وثائق تثبت ذلك، ولكنها ضربت عُرض الحائط بهذا الحق لاحقًا واعترفت بالسيادة الفارسية على الجزيرة من أجل مصلحتها.

وفي ٢٩ مارس عام ١٨٦٨م حصلتْ حكومةُ بريطانيا من شاه فارس ناصر الدين القاجاري (١٨٤٨ – ١٨٩٦)(٣) على امتيازٍ بتأسيس محطة تلغراف على هذه الجزيرة، شريطة ألا يزيدُ العاملون فيها عن عددٍ معينٍ لم تذكره الوثائق، وألا تمتد مباني المحطة عن مدى معين نص عليه الاتفاق أيضًا. وتم تأسيس المحطة طبقًا لهذه الشروط مما شجعَ البريطانيين على نقل مستودع الفحم الكائن في باسيدو إلى هنجام عام ١٨٧٢م(٤). ثم أُردفَ ذلك بإرسالِ قوةٍ من المشاة إلى الجزيرةِ لأجلِ حمايةِ المستودعِ عام ١٨٧٨م. وأُوكل أمر المحطة إلى وكيل الفحم الذي كان يخضع لإشراف المقيمية في بوشهر.

وفي عام ١٩٠١م أصدرت حكومةُ الهند تعليمات للمقيم البريطاني بألا يسمح لأي مسئول من الحكومة الفارسية أن يقيم في أي جزء من المحطة بدون إذن الحكومة البريطانية. ويتضح لنا من مضمون الأمر الذي صدر من حكومة الهند معنيان: الأول هو رسوخ النفوذ البريطاني، فصيغة الأمر توحي لنا أن البريطانيين كانوا يقفون على أرض صلبة، والمعنى الثاني هو ضعف الموقف الفارسي، وهو على النقيض تماما من الموقف الأول.

ومع بوادر السنوات الأولى من القرن العشرين ساور الشك وزارة الخارجية البريطانية من جراء تنامي النفوذ الروسي في بلاد فارس، وخشية تسلل هذا النفوذ إلى مياه الخليج العربي، وقد أزعجها كثيرًا إنزال العلم البريطاني من فوق ساريته في هرمز حينذاك. وقد عبرت وزارة الخارجية عن قلقها هذا في رسالة كُتبت في نوفمبر ١٩٠٠م كان مفادها أن من غير المقبول على الإطلاق أن تتلاشى الهيمنة والسيطرة البريطانية من على أية جزيرة تستخدمها وتستفيد منها القوات البحرية البريطانية في هذه المنطقة. وأبرقت إلى حكومة الهند تستفسر منها عن أي الجزر: هنجام أو هرمز أو قشم تصلح لأن تكون قاعة بحرية للأسطول البريطاني. وظل البريطانيون يناقشون مسألة حيوية وهي ماذا سيكون رد الفعل في حالة إذا حاول الروس اختراق النفوذ البريطاني وكسر هيمنته بريطانيا في الخليج العربي(٥)، فكان القرار هو احتلال الجزر الفارسية أو جزر مضيق هرمز كما كانت تصفها الوثائق حين ذاك(٦).

وفي عام ١٩٠٢م وقع الروس مع الحكومة الفارسية معاهدة زادت من حجم نفوذهم في هذه البلاد. ونتيجة لهذا النفوذ المتنامي وجد البريطانيون أن التسلل الروسي الذي يتسرب بدأب لا بد أن يُقصى شبحه عن الخليج العربي حتى لو كلفهم ذلك مخاطرة الحرب مع روسيا، ومع فرنسا التي كانت تبذل كل جهد ممكن لترسخ أقدامها في الخليج عبر مساعٍ سرية مع سلطان مسقط. وفي فترة مبكرة من العام نفسه كان قد تقرر في اجتماع في وزارة الخارجية أنه في حالة وقوع اعتداء روسي على الخليج العربي فإن الجزر الاستراتيجية بالقرب من هرمز ينبغي أن تُحتل. وأصبح هذا القرار متعارفا عليه لدى أغلب الموظفين البارزين في وزارتي الخارجية البريطانية والهند البريطانية، وتم توثقه رسميا في مذكرة بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٠٢م.

كان هدف الوجود البريطاني في باسيدو وهنجام السيطرة على جزر أخرى بالقرب من مضيق هرمز. أي الطنبين: الكبرى والصغرى وأبو موسى. وقد تجلى ذلك في احتلال بريطانيا جزيرتي: طنب الكبرى وأبو موسى باسم شيخ الشارقة في يونيو ١٩٠٣م. ومن جانبه قام شيخ

الشارقة برفع علمه على الجزيرتين بناء على ذلك. وتم إجبار الحكومة الفارسية على إنزال علمها من هناك. واستمرارا لهذا القلق الذي كان يساور البريطانيين من التهديد الروسي قرروا أن يقوموا باحتلال جزر هنجام وقشم في حالة التهديد الروسي. وكلتاهما كانتا تحت سيطرة بريطانيا. وقد استغلت الحكومة البريطانية ضعف الحكومة الفارسية حينذاك لتحيق مأربها. ولقد فوجئ دمبريان Damberian مدير الجمارك الفارسية أثناء جولة تفقدية له على السواحل الجنوبية لبلاده على متن السفينة الإيرانية مظفري؛ أن العلم العربي لشيخ الشارقة تم استبداله بالعلم الفارسي على جزر أبو موسى وطنب فأمر بإنزال العلم وأمر بأن يرفع العلم الفارسي مرة أخرى على هذه الجزر. وأمر بحراسة مسلحة للعلم في الجزيرتين. فقام المقيم السياسي في الخليج حينذاك بإرسال سفينة البحرية الملكية الهندية لورانس Lawrence لزيارة جزيرة طنب وعندما تبين له صحة خبر مدير الجمارك اقترح على المسئولين في حكومة الهند ضرورة إنزال العلم الفارسي باستخدام القوة المسلحة وإعادة علم شيخ الشارقة مكانه. وقد رأى أن ذلك سوف يكون له فائدتان الأولى أن الفرس سيعلمون مع من يلعبون، والثانية تعزيز مسألة العلم المرفوع على قاعدة التلغراف القديمة في هنجام(٧).

ومع مرور الأيام عاد دولاب العمل يدب مرة أخرى في محطة التلغراف ابتداء من عام ١٩٠٤م مما أثار هواجس الحكومة الفارسية تجاه نوايا الحكومة البريطانية من عودة العمل في المحطة بعد هجرانها، وبناء على تلك التطورات وقع جدل حول تعيين حدود امتياز التلغراف مما اضطر الحكومة البريطانية إلى الاعتراف بأن الجزيرة تخضع لسيادة وسيطرة الحكومة الفارسية. وأن الوجود البريطاني بها خلال الفترة الماضية كان بمثابة امتياز رسمي لأرض يملكها الفرس(٨). وقد منح ذلك الاعتراف الحكومةَ الفارسيةَ شيئًا من الاطمئنان، كما عزز موقفها في المطالبة بمزيد من حقوقها على الجزيرة لاحقًا.

يتبين للمدقق في تاريخ عودة الاهتمام البريطاني بالقاعدة البحرية البريطانية في هنجام وجزر الخليج الأخرى أنه ارتبط ارتباطًا وثيقًا بانتهاء حرب البوير في أفريقيا – التي شغلت بريطانيا كثيرًا– وصدور تصريح المركيز لانزدون Lansdowne في مجلس اللوردات البريطاني في ٥ مايو ١٩٠٣م(٩)، والذي قرر عودة اهتمام بريطانيا بهذه المنطقة، واعتبر إنشاء أية قاعدة بحرية عسكرية أو ميناء محصن في مياه الخليج لأية دولة منافسه بمثابة تهديد مباشر للمصالح البريطانية ويقتضي أن تبذل الحكومة البريطانية قصارى جهدها لدفعه والتخلص منه. وقد

اعتبرت الصحف هذه الإعلان بمثابة مبدأ مونرو البريطاني في الخليج. كما ارتبط أيضًا بوصول اللورد كيرزون Curzon إلى منصب نائب الملك في الهند (١٨٩٩ – ١٩٠٥م)، وقد عُرف عنه اهتمامه الشديد بتحصين النفوذ البريطاني في الخليج، وحرصه على الحيلولة دون وصول نفوذ أية دولة إلى تلك المياه، حتى لا تتهدد المصالح البريطانية في الهند، ولا سيما أن روسيا وفرنسا وألمانيا قد بذلوا قصارى جهدهم لتقليص ذلك النفوذ من خلال الحصول على موطئ قدم لهم في الموانئ الفارسية في حالة روسيا، وفي الموانئ العمانية في حالة فرنسا، أو الوصول إلى الخليج عبر العراق في حالة ألمانيا. وقد خاضت بريطانيا حربًا شعواء لتحول دون أن يكون لهذه الدول وجود سواءً أكان تجاريًا أو سياسيًا. وكان مسح الخليج العربي في مطلع القرن العشرين ووضع استعدادات عسكرية ومد خطوط البرق في جنوب بلاد فارس؛ لأجل التصدي للنفوذ الروسي وتأمين الدفاع عن الهند. ولقد أقرت معاهدة ١٩٠٧م بين البريطانيين والروس بالتعديات البريطانية على الأراضي الجنوبية الفارسية في الخليج العربي. وأمام الضعف الإيراني الذي نجم عن الثورة الدستورية، لم تتمكن من الوقوف أمام هذه الأطماع البريطانية؛ وإن ظلت غير راضية لفترة طويلة من جراء قرارات منح الجزر لقواسم مسندم؛ ولاسيما عندما حاق بها الضرر من جراء التجارة غير المشروعة عبر هذه الجزر إلى الأراضي الإيرانية(١٠).

وعلى أية حال، شرعتْ السلطاتُ البحريةُ البريطانيةُ في استخدامِ جزيرة هنجام كمحطةٍ بحريةٍ رئيسةٍ في الخليج العربي عام ١٩١١م، وفي العام الذي يليه نقلت مستودعات الفحم التابعة لها إلى الجزيرة. وأقدمتْ على تشييدِ عِدةِ مخازن ومبانٍ بالقرب من محطة التلغراف مستغلة في ذلك الضعف القاجاري والاضطرابات التي تفشت في أنحاء البلاد(١١).

وفي عام ١٩٢١م أكملتْ السلطاتُ البحريةُ تشييدَ رصيفِ الفحمِ بالمحطةِ، وسرعان ما تحول المكان إلى قاعدة بحرية بريطانية متكاملة، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة الفارسية لم تحرك ساكنًا(١٢) ويعود ذلك أيضًا إلى حالة الاضطراب وعدم الاستقرار الداخليين.

ومن الجدير بالذكر أن البريطانيين قد تقدموا بعرض رسمي في عام ١٩١٤م لشراء أو تأجير جزيرة هنجام من الحكومة الفارسية لكنهم لم يصلوا إلى ما كانوا يرجونه. وإبان فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨) دأبت سفن الحرب البريطانية على استخدام الجزيرة. وبعد سبع سنوات من انتهاء الحرب لم يكن للحكومة الفارسية أي نفوذ ذي شأن في جنوب

غرب إقليم فارس، ولم تُبد اعتراضها أو تذمرها تجاه استخدام سفن الحرب البريطانية المستمر لجزيرة هنجام(١٣).

وتغيرت الأمور وتبدلت الأحوال عندما نجحت حكومة طهران في فرض سيادتها وسيطرتها على المقاطعات البعيدة عن مركزها على ساحل الخليج منذ عام ١٩٢٦م، وتنامت الروح القومية الفارسية التي غُذيت بشعور عدائي متزايد ضد الهيمنة البريطانية في الخليج العربي بشكل عام وعلى الساحل الفارسي بشكل خاص. كما نشبت خلافات ومشاحنات بين الحكومة الفارسية والشيخ العربي في هنجام إبان عامي ١٩٢٦ و١٩٢٧م. ثم زاد الأمر توترا عندما دفعت الحكومة الفارسية بقوة صغيرة من قواتها إلى الجزيرة إبان عام ١٩٢٨م(١٤). وكان هذا الإجراء الأخير بمثابة نقطة تحول فاصلة في موقف الحكومة الفارسية تجاه الوضع في جزيرة هنجام.

ويعود تغير الوضع والسياسة في بلاد فارس إلى وصول رضا بهلوي إلى الحكم ١٩٢٥م، وإلى قرارات الحكومة التي كانت تهدف إلى أن تضع نهاية لهذا الضعف، وأن تقضي على التجارة غير المشروعة التي تنطلق عبر هذه الجزر، وقد أنشئت من أجل هذا الغرض الأخير مكاتب جمركية وعينت ملاحظين ومراقبين على الجزر الثلاثة، وأنشئت أسطولًا صغيرًا تابعًا للبحرية الفارسية لاسترداد أبو موسى والطنبين(١٥).

وعلى ما يبدو أن تلك التطورات قد راقبتها الحكومة البريطانية بعناية شديدة، وفي عام ١٩٢٩م حاول المسئولون التابعون لها الحصول على اعتراف الحكومة الفارسية بحيازة عقد إيجار المنطقة التي تشمل مقر القاعدة البحرية في هنجام كجزء من تسوية سياسة عامة كانت تجري حينذاك. وعلى الرغم من إعداد مسودة مشروع إيجار إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول العديد من نقاطه(١٦). ومنذ أن جُمدت المفاوضات في أكتوبر عام ١٩٣٠م اعتبرت وزارة الخارجية البريطانية أن الوضع البريطاني في هنجام أضحى غير مستقر وغير مرضي بالشكل الذي لا يسمح بالاستمرار هناك. وتغير الموقف بشكل دراماتيكي عندما طلبت الحكومة الفارسية من الإيطاليين بناء نواة لقوة بحرية تعسكر في الخليج، وكان من المقرر أن يقوم بالإشراف على هذه السفن ضباط إيطاليون(١٧). وكانت تلك القوة تتكون من ست سفن حربية، وأفادت الوثائق البريطانية على لسان نائب وزير الشئون الخارجية الفارسية أن الهدف من بنائها حماية سواحل

بلاد فارس الجنوبية على الخليج من عمليات التهريب المستمرة التي كانت تعاني منها أيما معاناة(١٨).

كانت النية الفارسية المعلنة أن القوة البحرية الجديدة ستعسكر في بوشهر، وكان البريطانيون موقنين من أن ميناء بوشهر يحتاج إلى أعمال حفر وتوسعة وتعميق كي تستطيع السفن الجديدة استخدامه، ولذا توقعوا أن تدفع تكاليف تهيئة الميناء بالفرس والإيطاليين إلى البحث عن ميناء أخر، ورجحوا أن يقع اختيارهم على المحمرة، ثم انتهى تفكيرهم إلى أن كل هذه الخيارات تواجهها عقبات وأن هنجام ستكون البديل المحتمل لبوشهر. واستقر رأي وزارة الخارجية على أنه إذا رغب الفرس في استخدام هنجام كقاعدة لسفنهم لن يسمحوا ببقاء قوة أجنبية على الجزيرة(١٩).وأقامت وزارة الخارجية البريطانية حجتها بخصوص مسألة قاعدة هنجام البحرية على هذا الأساس.

كان من المتوقع أن يجعل وصول السفن البحرية الفارسية الوجود البريطاني في هنجام صعبًا. وكانت ثمة مؤشرات تشي بأن استخدام الجزيرة الفارسية من قبل قوات أجنبية سيتسبب في استفزاز الشعور القومي الفارسي المحتقن، وسينظر إليه بشيء من البغض ولن يستمر؛ ولهذا أقام بعض المسئولين الفرس في المنطقة بعض العقبات أمام الوجود البريطاني في القاعدة، وعزز هذا التوجه نشر سلسلة من المقالات المعارضة لبريطانيا في صحف طهران.

وأثناء ذلك أشار وزير العدل الفارسي على أكبر دافار في إطار مراسلات له مع السير كليف R. Clive إلى أنه من بين الحقوق التي لا تُنازع ويجب احترامها أن ترغب فارس عن تشييد قاعدة بحرية أجنبية بالقرب من ساحلها؛ ولأجل هذا ستتخذ كل الإجراءات الكافية عند تأجير أراضيها أو أن تعزف عن الموافقة على تأجيرها على الإطلاق. وفي ظل هذه الظروف أثيرت مسألة تقنيين الوضع البريطاني في هنجام هل تستمر الحكومة البريطانية في طريقها من أجل الحصول على اتفاق بتجديد عقد الإيجار الذي كانت تدفع له ١٠٠٠ روبية شهريًا، أم تبحث عن بديل لهنجام في مكان آخر؟

وزارةُ الخارجيةِ والأميرالية: الإخلاء أم البقاء في هنجامِ؟

دفعتْ الأحداثُ المتتاليةُ في فارس بمسألةِ التردد بين البقاءِ في قاعدةِ هنجامِ وإخْلائِهَا إلى طاولةِ البحثِ، واختلفتْ مواقف الإداراتُ البريطانيةُ وانقسمتْ على رأيينِ: الأولُ تبنته وزارةُ

الخارجيةُ، والثاني استماتْت كل من الأميرالية ووزارةُ الهندِ في الدفاعِ عَنْهُ. ووقفتْ وزاراتُ: الطيرانِ والحربِ والمستعمراتِ والخزانةِ موقف الحياد من هذينِ الرأيينِ. وكانَ لكلِ فريقٍ مِنْ الفريقينِ من الحججِ ما جعله يقف موقفًا صُلبًا، وسوف نجملُ حججَ الفريقينِ ثُمَّ نُفصلْهُما فيما يلي.

فأما وزارةُ الخارجيةُ فقد اعتبرتْ البحثَ عن مكانٍ آمنٍ أفضلَ بكثيرٍ من البقاءِ في هنجامِ ودفعِ إيجارٍ شهري في مناخٍ غيرِ آمنٍ، ولا سيما أنَّ الحكومةَ الفارسيةَ نجحتْ في فرضِ سيادتِها على أراضِيهَا كافةِ، وأخضعتْ الحكامَ والزعماءَ على سواحلها الجنوبية على الخليج العربي إلى نفوذِهَا، ولم تنظرْ مطلقًا في يومٍ منْ الأيامِ إلى الوجودِ البريطاني في هنجامِ على أنَّه مصدرٌ للمال، وإنَّما نظرتْ إليه من وجهةِ نظرِ سياسيةٍ بحتةٍ واعتبرتْهُ انتقاصًا من سِيادتِهَا واستقلَالِهَا لا بُدَ أنْ يُتخلصَ منه؛ ولذا كانَ حتمًا عليها إن عاجلًا أم آجلاً أنْ تحققَ إرادتَهَا وسيادَتَها على ساحلِهَا الجنُوبِي على الخليجِ بعد أنْ استقرَ في يقينها عبرَ سنين متعاقبة أنَّ بريطانيا تُنازعها السيادةَ عليهِ، ولم يُخْف الفرسُ شعورَهَم هذا، ففي تصريحٍ من وزيرِ العدلِ الفارسي ذكرَ" أنَّ بلادَهَ لنْ تسمحَ لأيةِ قوةٍ أجنبيةٍ أنْ تَنْتَقِصَ مِنْ سيادَتِهَا على أراضيِهَا"، وبالطبعِ لم يكنْ هذا الشعور غائبًا عنْ البريطانيين، ولم ينفرد به وزير العدل الفارسي بل كان شعورًا عامًا[٢٠].

أما الأميرالية فقد تشبثتْ بالبقاءِ في قاعدة هنجامِ أطول فترةٍ ممكنةٍ مهما كانت الظروفُ وأيًا كانتْ الخسائرِ ولا سيما إبان الفترة الأولى من طرح هذه القضية؛ وانطلقت في إثبات صحة موقفها من منطلقاتٍ واعتباراتٍ شتى: استراتيجية ومالية وسياسية ومناخية أيضًا ا[٢١]. واستمر السجال حامي الوطيس بين ذينك الرأيين طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٣١م إلى أبريل ١٩٣٤م عندما أُعلن عن اخلاء قاعدة هنجام البحرية. وخلال تلك الفترة تشكلت لجنة من الوزارات المعنية انبثقت عنها لجنة فرعية استهدفت إعداد مذكرةٍ شاملةٍ تستعرض الجذور التاريخية للمسألة، وأن يُطرحَ فيها الحجج سواء أكانت لصالح البقاء في هنجام كي تكون مستودعًا للفحم وقاعدة ترفيهية للقوات البحرية البريطانية في الخليج العربي أو لصالح إخلائها. وأن ترفع هذه المذكرة إلى اللجنة الوزارية التي تعنى باتخاذ القرار[٢٢]. وقد توصلت اللجنة إلى جملة من النتائج في اجتماع لها عقد في ١٨ أغسطس ١٩٣١م.

استبعدتْ وزارةُ الخارجيةُ وجود أدنى احتمال للوصول إلى اتفاقٍ مع الحكومة الفارسية بشأن تجديد تأجير قاعدة هنجام. وغشيها الخوفُ من تداعيات إدراكها للأهمية القصوى للقاعدة

بالنسبة للبريطانيين، وارتابت من أن تمضي في سبيل إجبار الحكومة البريطانية ولو بوسائل غير مباشرة لإخلائها. ولم تر ذلك بعيدًا بل على العكس تنبأت بوقوعه بمجرد أن تنزل السفن الجديدة – التي كان يتولى أمر بنائها الإيطاليون – إلى مياه الخليج. ولذا اقترحتْ أن تأخذَ الجهات المعنية حِذْرها وأنْ تعجلَ بالبحث عن مقرٍ لقاعدة بحرية بديلة. ولم تكنْ وزارة الخارجية تُلقي كلامًا على عواهنه، بل استشهدت باقتباس جزء من رسالة وصلتها من أحد موظفيها في إيران مؤرخة في ٢٧ يوليو ١٩٣١م ورد فيها أن الحكومة الفارسية تبذل قصارى جهدها لتصيب من الهيبة البريطانية في الخليج وتحط من قدرها، وتترقب أية فرصة لتحقيق ذلك؛ ومن أجل هذا طالبت وزارة الخارجية بضرورة إخلاء القاعدة على وجه السرعة للحيلولة دون إلحاق الضرر بالهيبة البريطانية في المنطقة بلا داع. وأوصت بألا يبدو الانسحاب ناجمًا عن الضغط الفارسي. كما أوصت بأن تسود السرية المطلقة طالما أن مسألة بناء مستودع قيد الدراسة والفحص، وأن يُنشر إعلانٌ على نطاق واسع على الساحل العربي يتضمن نية الحكومة البريطانية في الانتقال إلى الساحل العربي، وأن يتم توصيل ذلك للحكومة الفارسية، كما طلبت أن تولي الأميرالية هذه الاقتراحات والتطورات عنايتها إذ أصبح من الضروري بدء البحث عن مقر بديل لهنجام(٢٣).

كما كانتْ وزارة الخارجية ترى أنَّ ضعف الوضع البريطاني في هنجام لنْ يضعفَ مركز بريطانيا وحكومتها أمام الحكومة الفارسية هناك فقط ولكن سيضعفه في الخليج العربي قاطبة. ولفتت نظر لوردات الأميرالية إلى التطورات التي كتبها ودونها مستر دود Dodd –أحد موظفيها في طهران– في برقيته في السابع من أكتوبر عام ١٩٣١ والتي أشارت إلى مطالبة السلطات المحلية الفارسية بضرورة إزالة سارية علم البحرية البريطانية من هنجام، ذلك المطلب الذي اعتبره مستر دود شكلا من أشكال الضغط الذي ستمارسه الحكومة الفارسية على الوضع البريطاني في هنجام بشكل لن يُطاق في قابل الأيام. وما سينجم عنه من المساس بالهيبة البريطانية في الخليج، ولذلك رأتْ أن الأمر أصبح مُلحًا بالنسبة للحكومة لتسعي إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وأن قرارًا سريعًا يجب أن يتم التوصل إليه بشأن تحديد موقع لمستودع بديل في البحرين بدلا عن هنجام، وأن توضع له التقديرات المالية المطلوبة بأقصى سرعة ودون تأخير(٢٤).

ومهما يكن من أمر، فقد كان ثمة رأي يذهب إلى أن الحكومة الفارسية لن تطالب علنًا بإزالة الوجود البريطاني من هنجام، بل سيزداد نفورها – في ضوء الوصول الوشيك للقوة البحرية

الفارسية الجديدة – من الاستخدام غير المصرح به وغير المنتظم من قبل سفن قوة أجنبية لأفضل مرسى في المياه الفارسية الجنوبية إلى الحد الذي يجعل الأزمة حتمية. وأنه حتى لو تم تنظيم المسألة بشكل قانوني مع الحكومة الفارسية لن يستمر طويلًا وسوف تجبر نظيرتها البريطانية على الانسحاب من هنجام؛ ولذا فإن من الصواب أن يتم الانسحاب بأقصى سرعة ممكنة. وفي ضوء ذلك كان موظفو وزارة الخارجية ينتظرون اللحظة التي تأخذ فيها الحكومة البريطانية قرارًا بالانتقال إلى قاعدةٍ بحريةٍ في البحرين أو أي مكان آخر بدلًا من هنجام(٢٥).

كان ريدنج Reading من مسئولي وزارة الخارجية "... يتوقعُ عندما تحين اللحظةُ أنْ تضعَ الحكومةُ الفارسيةُ جملةً من اللوائحِ المُنَظِّمةِ الصارمةِ التي لا تستطيعُ الحكومةُ البريطانيةُ أنْ تلتزمَ بها وتضطرَهَا في النهايةِ أنْ تتركَ هنجام وتبحث عن بديلٍ، وسوف يُعضدُ مسعاها بقوةٍ في هذا الاتجاه ضعفُ المركزِ البريطاني في هنجام. كَمَا كانَ يرى أنَّ ثمة شيئًا آخر وهو عدمُ وجودِ رغبةٍ حقيقيةٍ سواءٌ عند الحكومةِ الفارسيةِ الحاليةِ أو أية حكومة أو برلمان قادم في التصديقِ على أيةِ اتفاقية بهذا الشأن، وأنَّه بمجردِ وصولِ السفنِ الجديدةِ إلى مياهها سوف تنظرُ بعين السخط والريبةِ إلى استخدام قوةٍ حربيةٍ أجنبيةٍ لأفضلِ مرسى في الخليجِ، وأن هذا السخط سوف ينمو إلى الحدِ الذي يخلقُ أزمةً غير قابلةٍ للحلِ. ولذلك كانتْ وزارةُ الخارجيةُ ترى أنَّ من الأصوبِ الانسحابَ طوعًا من هنجامِ بدلًا من الانسحابِ كرهًا"(٢٦).

وقد كانت ثمة جملة من الشواهد التي كانت وزارة الخارجية تستند إليها في تأكيد وجهة نظرها، ومنها شروع الحكومة الفارسية بالفعل في ممارسة ضغوطٍ على الوجود البريطاني في هنجام بشكلٍ غير مباشرٍ، فقد أخرت إرسال عمال الفحم الذين كانوا يعملون في المستودع والقاعدة في بعض الأحيان، كما حالت بين وصول الخبازين ورجال النظافة إلى هناك. وقد كان المقصودُ من خلقِ تلك العقباتِ إضعاف الوجود البريطاني وإصابة البريطانيين بالضجر، وقد كان السيد دود يرى "... أن عدم إثارة مسألة الإخلاء من قبل الفرس لا يعني قوةَ موقفِ الحكومةِ البريطانيةِ حينذاك، وليس معناه أيضًا أنَّ الحكومةَ الفارسيةَ لم تختر هذا الخيار بعد، إنَّما كانت تنتظرُ ضعفَ مركزِ الوجودِ البريطاني، وأنَّها سوف تقْتنصُ هذا الضعف عندما تحين الفرصة. وأن مسألة عرض إيجار القاعدة على الحكومة الفارسية لم يكن بالجاذبية ذات الشأن. وأنها ستظل تقيم العقبات أمام البريطانيين حتى تصل في النهاية إلى أنْ تعلنَ أنَّها لن تقوم بمنحِ إيجارِ القاعدةِ للبريطانيين. وأنَّ فكرةَ المباحثات المُتقطعة من أجل الوصول إلى اتفاقية

مع الفرس لن يكون قبل وصول السفن الجديدة في الربيع التالي، وحينئذٍ سوف يدركون أهمية هنجام ولن يمنحوا الامتياز لنا، وفي مثل هذه الظروف فإن إعداد القاعدة البديلة في البحرين أو في أي مكان آخر سيكون مسألة في غاية الضرورة" (٢٧).

وصفوةُ القولِ إنَّ وزارةَ الخارجيةِ ومُوظفِيها قد توصلوا إلى اقتناعٍ راسخٍ مفاده أنَّ الحِفاظَ على هيبةِ بريطانيا في المنطقةِ مقدمٌ على كلِ اعتبار، وأنَّ الحكومةَ الفارسيةَ لن تُبقىَ على الوجودِ البريطاني، وأنَّها تماطلُ إلى أن تحينَ الفرصةُ التي تستطيع فيها ذلك. وكانت تستبعدُ تمامًا أنْ تكونَ ثمةَ حكومةٌ فارسيةٌ أو برلمانٌ يقبلُ تجديدَ عقدِ إيجار هنجام للبريطانيين تارة أخرى وذلك لاعتبارات عديدة منها: السعي الحثيث إلى تحقيق الاستقلال وبسط السيادة على كامل أراضي، ومنها أيضًا أن أية حكومة حكيمة تمتلكُ قوةً بحريةً لا يمكنُ أن تضحىَ بمرسى مثل مرسى هنجام لقوة أخرى مهما كانت الظروف، ولأجل اعتبارات أخرى أجزمت أن صوت الحكمة يفرض عليها أن تبحث عن مقر بديل باختيارها قبل أن تضطر إلى ذلك وهي مرغمة. وكانت تميل أن يكون ذلك المقر البحرين.

أمَّا موقفُ الأميرالية وهي طرفٌ أصيلٌ في هَذِهِ المسألةِ فيُمكنُ أنْ نتناولَهُ منْ جانبينِ: الأولُ، من خلالِ دحضها لحجج وزارة الخارجية التي كانت تنادي بضرورة التعجيل بإخلاء القاعدة البحرية من جزيرة هنجام، والثاني، مبرراتُ تمسكِها بالبقاءِ في الجزيرة سواءٌ أكانَ ذلك لمزايا المكان أو لظروفٍ قهريةٍ تفرضُ ذلكَ.

أكدتْ الأميرالية على أنَّ وزارةَ الخارجيةِ طالبتْ بالانسحابِ الفوري من جزيرة هنجام، كما ذكرتْ أنَّه أضحى أمرًا ضروريًا لا مفرَ منه خاصةً بعد أن صار الوضع في هنجام لا يُطاق ويفرضُ الانسحاب، وحجتها الرئيسة تقومُ على أساسِ الرغبةِ في الحفاظِ على الهيبة البريطانية في المنطقة وتحاشي المساس بها أو الحط من شأنها عن طريق مطالبة الحكومة الفارسية بشكل صريح بالانسحاب أو بشكل غير صريح عبر" سلسلة من الوخزات المحلية". وقد خالفت الأميرالية وزارة الخارجية الرأي، ونظرت إلى الموقف وما ينبغي أن يُتخذ بشأنه من تصرف بمنظور غير منظور كبار المسئولين في الخارجية، واعتبرت أن الانسحاب بمقتضى الطريقتين السالفتين سوف يصحبه اهتزاز للهيبة البريطانية لا محالة. وأكدت على أن البريطانيين قد اعترفوا دائمًا بالسيادة الفارسية على هنجام، وأنهم كانوا دومًا يسعون حثيثًا للحصول على إيجار مرضي للجزيرة، وهذا ليس له معنى سوى الإقرار بالسيادة الفارسية عليها. ولذا فالأميرالية لا

ترى أنَّ ثمةَ مساسًا بالهيبةِ سينجم عن مطالبة فارس للبريطانيين بالانسحاب، وبناء على هذا فهي لا توافق على أن يكون الانسحاب خلال فترة قصيرة، أو أن يكون هناك قاعدةٌ بريطانيةٌ بديلةٌ(٢٨).

كما أنَّ الأميرالية قد اسْتبْعدتْ أنْ تطالبَ الحكومةُ الفارسيةُ الحكومةَ البريطانيةَ بأن تسحب موظفيها ورعاياها من هنجام خلال فترة قصيرة؛ وحجتها أن الحكومة الفارسية لا تمتلك قوةً بحريةً تجبرُ بها البريطانيين على الانسحاب، ولذا استبعدتْ أنْ تُقدم على مثل هذه الخطوة. وإن حدث وفعلت ذلك – على حد زعمها– فلن تجدَ القواتُ البحريةُ البريطانية في الخليج صعوبةً في مواجهةِ الموقفِ والتصدي له. كما شككت الأميرالية في أن تقدم الحكومة الفارسية على التخلص من البريطانيين بطرق دبلوماسية أو بسياسة " إثارة المشاكل المحلية"؛ وحجتها في ذلك أيضًا أن الطرق الدبلوماسية ستستغرق وقتًا طويلًا، أما إثارة المشاكل المحلية فيمكن التعامل معها دون عناء. وبما أن الحكومة البريطانية قد تفاوضت على التمديد لفترة قبل ذلك فلها حق الاعتراض على الانسحاب خلال فترة قصيرة. ولها الحق أيضًا في الإصرار والمطالبة بمهلة لتقوم بإعداد ترتيبات جديدة(٢٩).

أما لماذا تمسكت الأميرالية بالبقاء في جزيرة هنجام؟ فقد أرجعه لورداتها إلى العديد من الأسباب منها: أنَّها كانتْ تَخْشَى من خطر أن تُقدم الحكومةُ الفارسيةُ على تأجير هنجام لقوة أوروبية أخرى، وكانت تتوجس من أن تكون إيطاليا هي القوة المرشحة لأن تحل محل بريطانيا، أو أن تحصل إيطاليا على وضع خاص في بلاد فارس نتيجة ضباطها الذين سيقودون السفن الفارسية الجديدة. والحرص على الانفراد بالهيمنة على الخليج العربي، وإقصاء أي قوة تنافس بريطانيا فيه معروف للقاصي والداني(٣٠).

وكانت تعضد اعتراضها الذي يستند إلى أسباب سياسية واستراتيجية بأسباب مالية متعلقة بتمويل إيجار أو شراء أراضي لبناء قاعدة جديدة، لا سيما عندما فاجأتها حكومة الهند بأنها ترفض أن تقدم أية مساهمة بغية إنفاذ هذه الخطوة، فعندما سُئل أندرسون Anderson ممثلها في أحد الاجتماعات التي انعقدت لمناقشة نقل القاعدة عن مدى المساعدة المالية المحتمل أن توفرها حكومة الهند؟ رد بأن حكومة الهند وافقت على أن تساهم بنصف إيجار هنجام بحد أقصى ٥٠٠ جنيه استرليني، لكنه لم يكن عنده سبب ليفترض أن حكومة الهند ستتحمل عبئًا ماليًا جديدًا من أجل تأسيس ميناء أو قاعدة أخرى، وذكر أن حكومة الهند تدفع سنويًا ١٠٠,٠٠٠

روبية كمساهمة مالية لصيانة الأسطول البريطاني في الخليج. وأن أية مساهمة مالية متوقعة من حكومة الهند يجب أن تستشار فيها أولًا. وكان هذا مبررًا قويًا للمُكث في هنجام والعزوف عن مبارحتها(٣١).

كما كانت ثمة مبررات لا يمكن تجاهلها عززت موقف للأدميرالية المعارض لترك القاعدة في هنجام والانتقال إلى أخرى وهو ما ذُكر على ألسنة العديد من لورداتها من أن مناخها لا يُضاهى، ولما كانت البحرين المرشح البديل الأقوى ذكر كاننجهام Cunningham أحد لوردات الأميرالية البارزين أن المزايا المناخية في هنجام تفوق مزايا مناخ البحرين بكثير، ناهيك عن ضحالة مياه البحرين، وطقسها الحار حتى في أوقات الليل، وذكر أن الحرارة شديدة ومرتفعة حتى على متن السفن، وأنه لن تكون هناك راحة، وتوقع إزدياد معدل المرض بين طاقم القاعدة بدرجة عالية. كما توقع زيادة النفقات الإضافية في البحرين نظير توفير أجهزة التكييف التي ستتطلبها الظروف لتحسين الجو سواء على متن السفن أو على الشاطئ(٣٢).

ومن الناحية الاستراتيجية كانت الأميرالية تنظر إلى موقع هنجام على أنه الموقع الأنسب والأكثر قدرة للسيطرة على الخليج لا سيما مسقط والساحل المهادن(٣٣)

وقد اعتبرت الأميرالية أن الانسحاب من الجزيرة بهذا الشكل ينطوي على مساس بالهيبة البريطانية في المنطقة التي لا تريد أن ينازعها فيها منازع أو يدوس على كرامتها، وقد أكدت على هذا المعنى في مذكرة لها، وهي بذلك تدحض حجة وزارة الخارجية البريطانية التي اعتبرت أن الانسحاب من هنجام وإخلائها بمحض إرادة بريطانيا يحفظ ماء وجهها ويصون هيبتها. وإن كان هذا الرأي مردود عليه من قبل باكستر Baxter ممثل الخارجية" أي خسارة في الهيبة البريطانية ستكون أقل وطأة بكثير من اضطرارنا أن نخلي الجزيرة بضغط من الفرس"(٣٤).

ومن المبررات التي ساقتها الأميرالية هي التعلق باحتمالية تجديد الحكومة الفارسية عقد الامتياز وذلك عندما ذكرت" لا زال ممثلنا في طهران يرى أن الحكومة الفارسية الحالية من الممكن أن تمنحنا إيجارا مناسبا. وإذا فشلنا في الحصول على امتياز أو إيجار من الحكومة الحالية فنرى أنه من الممكن أن نحصل عليه من الحكومة التي تليها". ولقد لفتت الأميرالية الانتباه إلى إمكانية استخدام طريق الجو الإمبراطوري لهنجام كمحطة توقف ليلي والاستفادة من خدماتها وهي في طريقها إلى الهند بدلا من بعض الأماكن على الساحل المتصالح. والتي تتضمن من وجهة نظر الأميرالية مخاطرة شديدة للالتزامات واسعة النطاق(٣٥). والتي ستتطلب

نفقات لا يمكن إغفالها ويمكن تجنبها في حالة استخدام هنجام. وهكذا سوف تبدو هنجام القاعدة الأكثر ميزة وفائدة في الخليج(٣٦).

البدائل

وبينما كان الوضع يتعقد وينتقل من سيء إلى أسوء في المفاوضات العامة مع الحكومة الفارسية طُرِحتْ عدةُ خياراتٍ لتأسيسِ قاعدة بحرية بديلة لجزيرة هنجام في حالة إخلائها، وهذه البدائل كانت: بومباي وكراتشي وجوادر ورأس مسندم والبحرين، إلا أن لوردات الأميرالية الكبار كان لا يساورهم شك في أن مَزيَّات هنجام لا تُضَاهى من حيث الموقع والمناخ المناسب للأغراض الترفيهية؛ ولأجل هذا لم يدخروا جهدًا في تفنيد قيمة كل موقع من هذه المواقع ويستبعدونه حتى انتهى بهم المطاف إلى اختيار البحرين كأفضل البدائل(٣٧).

فأما منطقة رأس مسندم العمانية فقد استُبعدت خشية أن تُتهم بريطانيا من قبل فرنسا بأنها قد انتهكت التصريح الأنجلو فرنسي المشترك لعام ١٨٦٢م وخشية أن تمنح فرنسا الفرصة التي عيل صبرها للحصول على مثلها. ولم يتوقف الأمر عند استبعاد رأس مسندم فقط، فقد حصل البريطانيون على إذن من السلطان العماني بإقامة مطار لهم في جوادر، كما مُنِحوا تصريحًا بإقامة مستودع في خليج المكلا لتزويد سفنهم بالفحم، إلا أن التصريح الأنجلو فرنسي الذي أقر باستقلال عمان قد حال بينهم وبين الإقدام على رفع علمهم هناك أو إرسال عناصر حماية كيلا يُفسر ذلك من قبل فرنسا على أنه انتهاك للتصريح، ولذا لم يكن مستغربا أن تُسْتَبْعد عمان وملحقاتها كبديل لهنجام(٣٨).

كما استُبعدتْ كل من بومباي وكراتشي أيضًا؛ والسبب هو بُعدُ الشُقة بينهما وبين الخليج، فقد كانت بومباي تبعد حوالي ١١٠٠ ميل عن مركز العمليات في الخليج، وبَعُدت كراتشي حوالي ٦٠٠ ميل، وكانت هذه المسافات تتطلب عددًا أكثر من السفن للحفاظ على أمن المصالح البريطانية على الساحلين: الشرقي والغربي من الخليج، ويُضافُ إلى طولِ المسافةِ وزيادةِ عددِ السفنِ المطلوبةِ؛ النفقاتُ التي سَتُنفق على وقود هذه السفن وأطقمها البحرية، وعُرضة الخليج للخطر في حالة بروز حالة طارئة في ظل مناخه غير المستقر؛ ولأجل هذا تم استبعاد الموانئ الهندية أيضًا(٣٩).

وبينما كانت الظروف على هذه الحال غير المستقرة اقترح الكابتن برير Prior الوكيل السياسي في البحرين على الأميرالية أن تشرع في اتخاذ خطوات جادة في سبيل ابتياع بعض

الأراضي في البحرين لأجل بناء قاعدة بحرية بديلة إذا ما أجبرت على إخلاء هنجام، وأقام حجته على أنه يعتريه القلق من أن يبني الأهالي أو غيرهم على أراض يرى أنها مناسبة لتشييد القاعدة. إلا أن قادة الأميرالية كانوا يحذرون أن يُشاعَ لدى الفرس أن البريطانيين شرعوا في شراء أراض من أجل بناء قاعدة بحرية فيزيدوا من ضغطهم لإخلاء هنجام. وعندما لاحت لهم وجاهة رأي بربر وقرروا تبنيه تواصوا فيما بينهم بالسرية، وتنادوا إلى اجتماع حضره ممثلون عن وزارة الخارجية والهند والبحرية ووزارة الطيران لمناقشة الموضوع من جوانبه كافة(٤٠). ولم يعلم به سوى الوكيل والمقيم السياسيان البريطانيان في الخليج. ورأت الأميرالية ألا تدخل في مفاوضات مع حكومة البحرين، وأن تتصدر وزارة الطيران التي كانت لها أراض مُؤَجرة بالفعل في البحرين حتى لا تلفت الانتباه(٤١).

اقترح المجتمعون إصدار تعليمات تنص على إرسال خبير لتحديد المكان المناسب الذي يجب أن يُتخذ مقرًا لقاعدة بحرية في البحرين. وبالفعل وصل الخبير وقام بمساعدة الوكيل السياسي وبلجريف Belgrave المستشار المالي لحكومة البحرين بجولة على شواطئ البحرين، وكتب تقريره الذي أكد فيه أن منطقة جنوب شرق الجسرة – الاسم العام للجفير– هي المكان الأنسب؛ لما تحظى به من موقع متميز ومناسب لإقامة الرصيف، كما أن عمق المياه المناسب فيه، ووجود الأراضي يوفر مجالًا للجوانب الترفيهية لضباط القاعدة، ثم رفع التقرير للأدميرالية(٤٢).

الطريق إلى صفقة شراء الأرض وتداعياتها

بدأ الجانبُ الاجرائيُ العمليُ لإرساءِ أسسِ القاعدةِ البحرية البريطانية في البحرين عندما التقى الوكيل السياسي البريطاني جوردن لوك Gordon Loch المستشار المالي بلجريف في ١٨ يناير عام ١٩٣٤م، وبينَ له أهميةَ شراءِ أرضٍ في المنامة والمحرق " لمتطلبات الحكومة البريطانية"، وقد أخذ الحديثُ شكلًا غير رسمي وصُبغ بصبغةٍ سريةٍ؛ كي لا يُستغل حرصُ الحكومةِ البريطانيةِ على حيازةِ الأرض في المغالاة في رفع سعرها، وعندما أُحيط بلجريف علمًا أبدى تفاعلًا وحماسًا؛ ولعله كان حريصًا على أن يصلَ لمسامع صناع القرار في الحكومة البريطانية تفانيه في خدمة مصالح حكومتهم. وكان مما أوصى به الوكيل السياسي مكاشفة الشيخ حمد بن عيسى قبل الشروع في عملية الشراء، وأن يُلتمسَ منه باسم الحكومة البريطانية

الدعم لإتمام العملية. وبناء على ذلك اتفق الرجلان على ضرورة تحين فرصة مناسبة للقاء الشيخ وسبر غوره وعرض الأمر عليه(٤٣).

وفي العاشر من فبراير ١٩٣٤م رتب بلجريف للوكيل السياسي البريطاني لقاءً مع الشيخ، وأُتيحت له فرصة حضوره، وعندما عُرض الموضوع على الشيخ طلب أولًا أن يرى صورًا لخرائط موقع الأراضي التي التقطتها الطائرات البريطانية، وعندما راح الشيخ يستفسر عن الغرض من شراء هذه الأراضي أخبره الوكيل بأنها لمتطلبات التطورات التي طرأت على طريق الطيران بين بريطانيا والهند، وأكد على أن وزارة الجو البريطانية في أمس الحاجة إليها لأشغالهم. ولم يقل لفظة "أشغالهم" عبثًا وإنما كان عن قصدٍ من الوكيل السياسي لأنه أُمر من رؤسائه بأن يوظف مفردات على شاكلتها لمزيد من تمويه وإخفاء الغرض الحقيقي من شراء الأرض(٤٤).

أعرب الشيخ حمد عن موافقته وأبدى منذ الوهلة الأولى استعدادًا لمساعدة الحكومة البريطانية، وذكر لمحدثه أن الوجود البريطاني في البحرين سوف يُزيد من أمنها واستقرارها. وشدد على ضرورة السرية، وتعهد بأن تبذل حكومته جل الجهود لتسيير المهمة وتيسيرها على المسئولين المنوط بهم إنجازها. إلا أنه قد رغب في أن يكون أخوه الشيخ عبد الله ماثلًا في المشهد، وطلب إخباره بالموضوع جملةً وتفصيلًا، وبرر طلبه بأن الشيخ عبد الله ضليع في مثل هذه الأمور؛ ولأنه من المستحيل أن يحفظ أمرًا مثل هذا بعيدًا عنه. كما اشترط مجموعة من الشروط وطرح مجموعة من الأفكار تتلخص في مراعاة أن تتم عمليات الشراء بالاختيار وليس بالإجبار. وأن يعمل المشتري على إرضاء أصحاب المنازل التي تقوم منازلهم هذه الأراضي، وأن تتولى الحكومة البحرينية عملية الشراء ثم تقوم بنقل ملكية هذه الأراضي إلى الحكومة البريطانية. وقد قُبِلتْ كافة الشروط والأفكار التي طرحها الشيخ(٤٥).

وعلى أية حال، سعى المستشار بلجريف إلى لقاء الشيخ عبد الله وعندما التقاه عرض عليه المسألة فذكر له الشيخ على الفور أن أراضي المحرق وأختها المجاورة لخليج المنامة مناسبة لمهبط الطائرات، وأن الأرض في رأس الجسرة بالجفير عديمة الفائدة للطائرات، وأن مصلحة البريطانيين في المنطقة الأولى وليست الثانية إذا كان الغرض تأسيس مهبط طائرات(٤٦).

ولعلنا نسأل عن الأسباب والدوافع الكامنة وراء الحرص على مراعاة السرية من الطرفين، ومبررات الموافقة السريعة التي أبداها الشيخ حمد، وطلبه بأن يعرض البريطانيون أمر الشراء على الشيخ عبد الله، واختيار هذا التاريخ بالتحديد للبدء في إنجاز عملية شراء الأرض؟

فأما الحرص على السرية من جانب الشيخ فمرده الرغبة الشديدة في ألا تتسرب أنباء هذا الأمر إلى الحكومة الفارسية فتأتي برد فعل مزعج للشيخ وحكومته قبل أن تكتمل الصفقة. وأما الحرص على السرية من جانب الحكومة البريطانية فلأسباب عدة: يتصدرها أيضًا الرغبة في إخفاء أمر الصفقة عن الإيرانيين كيلا يكون ذلك سببًا لتعجيل إخلاء القاعدة البحرية البريطانية في هنجام التي حرصت الأميرالية على البقاء فيها أطول فترة ممكنة. كما أن البريطانيين كانوا يرغبون في التعتيم على سكان البحرين وتغطية الهدف من الصفقة حتى لا يبالغ المالكون – لا سيما الفرس منهم– في سعر البيع كما ذكرنا. ويضاف إلى ذلك إبعاد أي منافس لهم أو أية قوة خارجية أخرى عن الأمر.

أما سر الموافقة السريعة التي أبداها الشيخ فتعود إلى اعتقاده أن وجود منشآت بريطانية حيوية في البحرين بهذا المستوى سيضمن له ولأسرته بعض الأمان، ويوفر ركنًا شديدًا ترتكن إليه البحرين في مواجهة الأطماع الفارسية والادعاءات التي كانت على أشدها حينئذ. كما كان يدرك أن البريطانيين يعتبرون ضياع البحرين ضياعًا لمصالحهم في الخليج بأكمله؛ ولذا لم يتردد في أن يبدي موافقته في ذلك الاجتماع دون استشارة أحد. أما مسألة رغبته في إخبار الشيخ عبد الله فلكونه يمتلك بعض العقارات في هذه الأراضي التي كانت الحكومة البريطانية ترجو حيازتها، وأنه سيعرف إن عاجلًا أم أجلًا، وأن علمه قبل الشروع في الصفقة أفضل، إلى جانب ميله إلى حيازة دعمه للمسألة وتجنب معارضته.

وأخيرا يرجع اختيار هذا التوقيت من الجانب البريطاني من أجل التعجيل بشراء الأرض إلى أسباب برجماتية ليست غريبة عن البريطانيين؛ ففي يناير عام ١٩٣٤ التقى الوكيل السياسي باللورد لوندندري Londonderry وزير القوات الجوية البريطانية في "الرست هوس" في المنامة وعرض عليه فكرة الأراضي المقترح شرائها، وقال: لقد آنَ الأوان لشراء هذه الأراضي التي سنجني فائدتها سواء للمتطلبات الجوية أو البحرية، وبرر وجهة نظره بانخفاض سعر الأراضي، وأنه لا ينبغي أن ينتظروا حتى لا يرتفع سعرها. وكان وراء توقعه هذا عزم شركة بترول البحرين المحدودة على شراء أراضي في البحرين لصالح محطتها.

ومهما يكن من أمر؛ فقد وقع عِبءُ شراء الأرض على الحكومة البحرينية، ولم يَظْهر مسئولو الحكومة البريطانية في المشهد تمامًا، إلا أن ثمة أفراد بعينهم هم من تكبدوا عناء الاحتكاك بالمالكين، ولولاهم ما أُنجزت تلك العملية وهم: مستر بلجريف المستشار المالي للبحرين، ومحمد خليل رئيس إدارة الطابو أو قسم الأراضي في الحكومة البحرينية. ومثل الطرف البريطاني من وراء ستار الوكيل السياسي البريطاني الذي لم يكن ليُقدم على خُطوة إلا بعد استشارة المقيم السياسي في الخليج، وعزز موقف هؤلاء جميعًا دعم الشيخ حمد بن عيسى وأخيه الشيخ عبد الله(٤٧)

اتخذ البريطانيون أكثر من قرار لتمويه الغرض من شراء الأرض، فعلى سبيل المثال: عزموا على إشاعةِ أن الهدفَ من الشراءِ هو التوسع في الأعمال الزراعية لخدمة حكومة البحرين، ثم أُعيد النظر وتقرر أن يُعلن أنها لأجل بناء مهبط للطائرات، أو بغرض إقامة مدينة للعاملين في النفط في البحرين على شاكلة المدينة التي أقيمت في مدينة عبدان الإيرانية. وأخيرًا استقر الرأيُ على إعلان أن الأرض لوزارة الجو البريطانية، وأنها تسعى لاستخدامها كمهبط لطائراتها، وأُخفي أن أرض الجفير كانت لغرض إقامة قاعدة بحرية ترفيهية لرجال البحرية البريطانية بدلًا عن جزيرة هنجام(٤٨).

وعلى أية حال، انطلق قطار الشراء في فبراير ١٩٣٤م فور الحصول على موافقة الشيخ، وبعد شهرين تم الانتهاء من ابتياع الأرض المطلوبة لصالح حكومة البحرين، وهي في حقيقة الأمر أربع قطع من الأراضي جاءت على النحو التالي: قطعة أرض في القضيبية بالمنامة، وأخرى في المحرق، وقطعتان في الجفير من أجل القاعدة البحرية التي وطن البريطانيون العزم على نقلها من الساحل الفارسي إلى الساحل العربي. وقد جاءت المدفوعات التي دفعتها الحكومة البريطانية نظير هذه الأراضي على النحو المدون في الجدول التالي مع العلم أن السعر كان بالروبية الهندية:

المنطقة	أراضي مملوكة لأفراد	أراضي مملوكة للحكومة	أراضي للحكومة نظير أراضي رفض أصحابها البيع	مدفوعات نظير قطعة أرض للشيخ خليف	الإجمالي
القضيبية	٨,٠٠٠	٦٤,٠٠٠	ــــــــــ	ــــــــــ	٧٢,٠٠٠

الجفير	٣٦,٤١٥	٨,٨١٦	١٠,٥٠٠	٣,٣٠٠	٥٩,٠٣١
المحرق	٣٦,٣٨٨	١,٦٢١	ــــــــــــ	ــــــــــــ	٦٥,٠٠٠
					١٩٦,٠٣١

من يمعن النظر في الجدول السابق يلحظ أن النسبة الأكبر من المدفوعات كانت لصالح حكومة البحرين، وأن نسبة ما دفع للأهالي أو أفراد الأسرة الحاكمة جاء ضئيلًا، وهذا يقودنا إلى أن هذه الصفقة وقع عبئها الأكبر على عاتق الحكومة البحرينية، وأنها ما كانت لتغامر بمنح هذه الأراضي ذات الموقع المتميز والمملوكة لأفراد من الأسرة الحاكمة إلا إذا كانت ترغب في أن تجني مقابلًا لذلك.

وعلى أية حال، سنعرض لوضع قِطَعِ الأرض الأربع وحدودها وجيرانها وغرضنا من ذلك أن تكون المشاكل المترتبة على حيازة هذه الأراضي واضحة عند معالجتها. فأما بخصوص قطعة الأرض الأولى التي تقع في القضيبية في المنامة فكان حدها الشمالي طريق ثم أرض ملك على خان بن موسى خان وأرض تابعة للحاج يوسف كانو، أما الحد الغربي فعبارة عن أرض مقبرة وقطعة أرض ومنزل كليهما ملك الشيخ عبد الله بن الشيخ حمد بن عيسى وأرض رحمانية، ويحدها من الجنوب طريق وبعدها أرض ملك خليفة بن خميس وورثة أخيه راشد بن موسى وأرض رحمانية، وكان يحدها من الشرق ساحل البحر[٤٩].

أما عن أرض المحرق فقد وقعت بين قريتي البسيتين والدير وجاءت حدودها على النحو التالي: يحدها من الشمال البحر، ومن الغرب أرض خالية وبعدها نخل ملك على بن أحمد ومن الجنوب أرض خالية ومن الشرق أرض خالية[٥٠].

أما عن قطعة أرض الجفير الأولى فجاءت حدودها على النحو التالي: يحدها من الشمال البحر ومن الغرب الطريق وبيت الشيخ محمد بن راشد آل خليفة وأرض خالية، ومن الجنوب الطريق وبعدها أرض خالية ملك حكومة بريطانيا. ومن الشرق الطريق وبعدها أرض ملك حكومة بريطانيا[٥١].

أما عن قطعة الأرض الثانية في الجفير من ضواحي المنامة فقد جاءت على النحو التالي: يحدها من الشمال ساحل البحر والطريق ثم مسجد وأرض ملك الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة وأرض رحمانية ودالية – لم أستدل على معنى للكلمة– ملك أحمد بن حسن وشركاه

ودالية ملك إبراهيم بن على. ومن الغرب الطريق وبعدها نخل الحبيبية ملك الشيخ أحمد بن الشيخ محمد آل خليفة ودالية الريحانة وقف مسجد وأرض خالية وزراعة كلاهما تابع دالية السريدي وقف الحسين ودالية وقف على وأرض خالية ملك السيد إبراهيم بن السيد إبراهيم ابن السيد شبر ومن الجنوب الطريق وبعدها دالية وقف المسجد وزراعة ملك عبد الحسين بن عبد الله وشركاه ودالية عبد الرسول بن رجب وساحل البحر. ومن الشرق ساحل البحر(٥٢)

ومن خلال مُعالجةِ الوثائقِ اتضحَ أنَّ كاتبوها من المسئولين البريطانيين قد وقفوا عند مجموعة من المسائل جاء على رأسها ما يلي: موقف الأهالي وأفراد الأسرة الحاكمة من عملية شراء البريطانيين للأراضي والسعر الذي رُصد لذلك، وأصحاب بعض الأراضي من الفرس الذين تغيبوا عن البلاد أثناء شراء الأرض وكيف تم التعامل معهم؟ والمشكلة التي أثيرت بشأن المسجد الذي كان يقع ضمن قطعة الأرض الثانية في الجفير.

فأما بخصوص المسألة الأولى، فقد طالعتنا الوثائق بأن بيع الأهالي لأراضيهم لم يجر بالسهولة التي كان ينتظرها البريطانيون، فقد وجد المشترون بعضَ الأهالي أحرص على الإبقاء على أراضيهم من البيع، وحصن موقف هؤلاء الشرط الذي اشترطه الشيخ على الوكيل السياسي البريطاني ومفاده أن يتم الشراء بعيدًا عن الإجبار أو التلميح به، وقد أورد الوكيل السياسي هذا المعني صريحًا عندما كان يبرر لرؤسائه أسباب الزيادة التي طرأت على المبلغ الذي سيُدفع لحكومة البحرين نظير هذه الأراضي عن التقديرات التي قدرها عند بدء الشراء فذكر" ولا يفوتني أن أبين أن إصرار الشيخ على أن تتم عمليات الشراء بالاتفاق وليس بالإجبار جعل بعض الملاك يبالغون في الأسعار؛ فكانت النتيجة أن حصلوا على أسعار أعلى مما دُفع لغيرهم، كما أن عملية الشراء جرت بشكل فردي ووقع بشأنها مساوماتٌ كبيرةٌ، إذ كان بعض الملاك يرفضون فكرة البيع رفضًا مطلقًا فكان البديلُ إعطاءهم أرض مقابل ما يبيعونه"(٥٣).

ومن الأسباب التي رفعت سعر الأراضي أن شركة بترول البحرين المحدودة قد اقتضت مصالحها اقتناء قطعة أرض جديدة في البحرين فلم تتردد في إغراء المالكين بدفع مبالغ كبيرة كي تنهي الأمر سريعًا فتسبب هذا الإجراء في وضع القائمين على عملية الشراء لصالح وزارتي: الجو والأميرالية في حرج(٥٤) وارتفاع الأسعار بشكل مُفاجئ. كما ساهم أيضًا في ارتفاع أسعار الأراضي انتشار خبر سعي وزارة الجو البريطانية لحيازة أراض في البحرين ولم يبق مكتومًا كما

أُريدَ له، وأَشاعَ صحة الخبر لسكان المنامة والمحرق– كما ذكرت الوثائق– أحدُ عمال شركة بترول البحرين المحدودة الذي قَدِم من البصرة.

ويرتبط بهذه المسألة سؤال أخر وهو هل كان المالكون راضين عن بيع أراضيهم؟

ذكر الوكيل السياسي في أحد خطاباته" أن الجميع قد أبدى رضاه عن الأسعار" ولكن هذا كان إفكًا بواحًا افتراه الوكيل، وجاءت الشكاوى المُرَّةِ التي تقدم بها بعض الأهالي إثر فقدان منازلهم ومصائد أسماكهم التي كانت تعد مصدرًا لرزقهم وتأخر الحصول على مستحقاتهم، جاء دليلا كاشفا لهذا الإفك، ليس هذا فحسب بل اشتكوا أيضًا مما لحق بهم من أضرارٍ نتيجة المنشآت التي أقيمت بعد ذلك لخدمة القاعدة.

وينبغي علينا قبل أن نتركَ هذه المسألة أن نُشيرَ إلى أنَّ مسألةَ بيعِ الأراضي قد شابها بعضُ الخداعِ وظهر ذلك لاحقًا، فعندما طَلَبَ القائدُ العامُ للبحرية البريطانية في بداية الأمر من الوكيل السياسي تقييمًا لسعر الأرض التي ستُبنى عليها القاعدة قام الوكيلُ بالتقييم وفق أسعارٍ قديمةٍ لأراض كانت في الجوار ولم يُعْلم الشيخَ بذلك، معتمدا في تقييمه هذا على سجلات الطابو (قسم تسجيل الأراضي) والأسعار المسجلة به، وعندما عَرَضَ الأمرَ على الشيخ أفهمه أن ذلك عرضُ الحكومةِ وليس تقييمه الشخصي؛ ولذا لم يَعْتَرِضْ الشيخُ على السعر. وكان الوكيلُ على يقينٍ من أنَّ السعرَ لو تُرِكَ أَمْرُهُ للشيخ لطلب ضعفَ السعرِ المرصود، وكان سيحصل على ما يريده(٥٥).

وقد أكدت لنا الوثائق المعنى السابق عندما أعرب بلجريف عن دهشته عندما سمع بأن الحكومة البريطانية ترى أن سعر الأراضي مرتفعًا، فطلب من الوكيل السياسي ألا يذكر أمام الشيخ مسألة سعر الأرض التي بيعت لحكومته، معللا ذلك باقتناع الشيخ الراسخ بأنه قد تم تجاهله عند تحديد سعر الأرض، وأنه لم يُمنح الفرصة في تقديرها، وأن سعرها أقل بكثير مما تستحقه، وأنه لم يقبل بذلك إلا عندما أُخْبِرَ بأن هذا السعر هو ما ستدفعه الحكومة البريطانية، ولو أُخبر أنه من صنع الوكيل السياسي وتقديره ما كان ليقبله.

ونذكر هنا أن الشيخ محمد آل خليفة الذي كان يدعي ملكية معظم أراضي الجفير قد عُومل معاملةً غير طيبة بخصوص هذه الأراضي، وهذا يعكس لنا أن ما اشترطه الشيخ على البريطانيين لم يلتزموا به. ويعقب الوكيل على ذلك كله بأنه ما أقدم على ما أقدم عليه إلا خوفا

من أن يستغل أعداء بريطانيا الظروف فيفسدوا الأمر عليها، ثم ذكر أن شراء هذه الأراضي قد عزز وضع بريطانيا في البحرين(٥٦).

ومهما يكن من أمر، فعقب الانتهاء من عملية شراء الأراضي والانتقال إلى مرحلة تسجيلها رسميًا لم تكن الحكومة البريطانية العتيدة أن تقبل هذا الأمر دون أن تتثبت منه وتطمئن إلي ه؛ لذا طلبت أنْ ينتقل خبيرٌ ليتأكد منْ صحةِ هذه العقود وصحة تسجيلها وليرى هل الحدود والأعمدة التي وُضِعتْ كي تفصل حقوق الحكومة البريطانية عن حقوق جيرانها كافية لتصون هذه الحقوق أم تحتاج إلى إضافة(٥٧) وبعد أن انتهت زيارة الخبير، وسُجلت العقود طلب الوكيل السياسي أن يجهز منها صورا أخرى كي تحفظ في دار المقيمية أو في وزارة الهند البريطانية.

وقد حرر بذلك عقدا بين حكومة بريطانية وحكومة البحرين في أول أبريل من عام ١٩٣٤م، وأعطي لحكومة بريطانيا الحق أن تتصرف في الأراضي وفق ما تريد، ولا يستطيع أحد أن يعترض على ذلك، وأكد العقد على أنه يلغي جميع الوثائق الأخرى، وقد سجل ذلك في قسم بيع الأراضي(٥٨).

ومن الأمور التي ينبغي الإشارة إليها أيضًا أن ثمة بعض العقبات قد واجهت إنهاء صفقة شراء الأرض ومنها: تغيب بعض المالكين الفرس عن البحرين مثل محمد ويوسف ابني عبد الله بهزاد المقيمين في لنجة، ولما كان ثمة حرص على الانتهاء من إجراءات الشراء في وقت محدد تدخل المستشار بلجريف وخاطبهما مخبرًا أن حكومة البحرين ترغب في قطعة الأرض التي بحوزتهما والواقعة في القضيبية في المنامة، إما بالشراء وإما بالمبادلة. وطلب منهما أن يعينا وكيلًا لهما ينوب عنهما معتمدًا على قانون ينص على أن المتغيب ثلاثة أشهر عن البلاد ينبغي عليه أن يعين وكيلًا يكون له كامل الحق في التصرف في ممتلكاته، ولما تغيب ابنا بهزاد أكثر من ذلك، طلب منهما بلجريف أن يرسلا ورقة الوكالة على وجه السرعة في الباخرة القادمة إلى البحرين في ١١ مارس ١٩٣٤(٥٩). وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على دور بلجريف الذي بذل كل مجهود كي يُسرع وتيرة عملية الشراء ويذلل كافة العقبات التي واجهت الصفقة.

أما بخصوص أراضي أفراد الأسرة الحاكمة فقد أشارت إليها الوثائق في مناسبتين: الأولى عندما تعرضت لأراضي تخص الشيخ خليفة بن سلمان الذي كان يمتلك قطعة أرض كائنة في

الجفير، وقد ابتاعها البريطانيون منه بمبلغ ٣٣٠٠ روبية ثم سجلت في إدارة الطابو(٦٠). ووفقًا لهذه الوثائق قد تأخر شراؤها، ويرجع ذلك إلى الخلاف الناشب بين الشيخين: حمد وخليفة اللذين لم يكن بينهما ودٌ، ولذا أُرجأ شراؤها في البداية، إلا أن الظروف المالية الصعبة للشيخ خليفة هي التي منحت الوكيل السياسي الفرصة فاقتنصها بلجريف وأنهى الصفقة.

أما الحالة الثانية فتخص أراضي الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة الذي مُنح "هبة" من والده الشيخ عيسى بن علي بأكثرية أراضي الجفير – كما كان يزعم– وشاءت الظروف أن تَغَيَّبَ إبان فترة شراء الأرض في القاهرة للاستشفاء، فاعْتُبر غيابه عقبة من ناحيتين: الأولى أنه سيمكث شهرين خارج البحرين وهذه فترة طويلة، والثانية أن الشيخ ربما يرفض بيع أراضيه، وهنا تم اللجوء إلى الشيخ حمد الذي اقترح أن يتول ابن أخيه إتمام الصفقة نيابة عن والده، وقد أشار الوكيل جوردون لوك من طرف خفي إلى أنه قد يستغل حاجة الشيخ للمال لتسهيل عملية البيع، وهذا إن أُضِيفَ إلى خداع الوكيل للشيخ حمد في الطريقة التي سُعِرَتْ بها الأرض يجعلنا نميل إلى أن تلك الصفقة لم تكن نزيه بالكلية.

وعلى ما يبدو أن شراء تلك الأراضي قد تسبب في بعض الشقاق بين الشيخ حمد وبعض أفراد أسرته، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف حسابات كل طرف، فأفراد الأسرة عارضوا البيع من البداية كما رفضوا الفكرة برمتها، أما الشيخ فكانت له حسابات أخرى وهي حرصه على كسب ود البريطانيين ودعمهم في مواجهة الادعاءات الإيرانية. وقد رأى الوكيل السياسي ذلك رأي العين، فهو يذكر في خطاب لرئيسه في بوشهر أن موقف الشيخ حمد كان داعمًا حقًا وودودًا بشكل يُثير الإعجاب على الرغم من صعوبة موقفه "تجاه حرص أفراد أسرته" الذين كانت لهم ممتلكات ضمن الأراضي التي تم شراؤها، فقد هاجموه ونقدوه بألسنة حادة واتهموه بأنه ضحى بأراضيه للبريطانيين، إلا أن كل ذلك لم يثن الشيخ حمد عن أن يبرهن عمليًا على ولائه لصاحب التاج البريطاني، وأن إشاراته الدائمة عن ولائه لحكومة بريطانيا لم تكن عبارات جوفاء، لقد أثبت بما لا يدع مجالًا للشك أنها ناجمة عن ولاء والتزام للتاج البريطاني(٦١).

وعلى أية حال، حرصت الحكومة البريطانية عندما شرعت في دفع المال المُعَدِ للصفقة على إخفاء الغرض منه، ولأجل هذا لم ترسله إلى بنوك البحرين، وإنما أودعت ١٧٨,٥٠٠ روبية في حساب حكومة البحرين في بنك لويدز limited Lloyds bank في بومباي، ونبهت على ضرورة سرية المبلغ، وعلى عدم الإفصاح عنه في أية مراسلات رسمية(٦٢)

وعندما طُرحت مسألةُ شراءِ أرض في البحرين في المراسلات واللقاءات بين المسئولين البريطانيين في وزارات: الخارجية والجو والهند والأميرالية؛ لتأسيس قاعدة بحرية؛ تم التوصل إلى أن تسجيل الأرض التي سيتم شراؤها سيكون باسم الحكومة البريطانية من أجل خدمة متطلباتها ومصالحها، وأنه لن يكون باسم أي قسم من أقسام الحكومة، ثم استقر الرأي على جواز تحديد ذلك بشكل غير رسمي على أنها لمتطلبات قوات الجو. وأقرت هذه الجهات بأهمية إخفاء أية إشارة تشي بأن للبحرية أدنى علاقة بهذا الأمر(٦٣).

وعندما أشرفت عملية الشراء على الانتهاء، واقترب موعد نقل العقود من حيازة حكومة البحرين إلى حيازة الحكومة البريطانية طالب لوك بأن تشمل عقود الملكية الحق في الساحل وفي البحر خلفه، كما أقر في الخطاب الذي تضمن طلبه هذا بأن أصحاب مصائد ومزارع الأسماك سيُعوضون كما سيُعوضُ أيضًا المستأجرون منهم. كما أبدى لوك موافقته على بقاء شاغلي المنازل والحدائق داخل منازلهم وبساتينهم شريطة ألا يفسدوها ريثما يأتيهم إخطار بالإخلاء(٦٤). وطلب أن يكتب حاكم البحرين خطابًا يشمل هذه الأمور كافة.

وبعد الانتهاء من عملية شراء الأرض والانتقال إلى مرحلة تسجيلها رسميًا حرص المسئولون البريطانيون على أن يتم التأكد من صحة هذه العقود، ومن أن الحدود والأعمدة التي تفصل أراضي الحكومة البريطانية عن جيرانها كافية لحفظ حقها(٦٥) كما اشترط أن يُعَدَ من الأصول صورٌ أخرى طبق الأصل كي تُودع في دار المقيمية أو في وزارة الهند البريطانية بعد تسجيل العقود. ولذا تم انتخاب ضابط من القوات الجوية في بغداد ليتولى هذه المهمة، وأنْ يعدَ تقريرًا يشملُ التفاصيل كافة عن هذه الأراضي(٦٦) وفي ٢٢ من يونيو من عام ١٩٣٤م(٦٧) أعد الضابط بابورث Papworth تقريره الذي كلف بإعداده(٦٨).

ومهما يكن من أمر، فقد أرسل الشيخ حمد بن عيسى خطابًا أقر فيه بأنه تم شراء أربع قطع من الأراضي في الجفير والمحرق والقضيبية لصالح الحكومة البريطانية، وتم نقل ملكية هذه الأراضي إليها بسندات بعد أن وقعها الشيخ حمد بنفسه ومهرها، كما أشار في هذا الخطاب إلى مسألة الشكاوى التي تقدم بها بعض الأهالي بعد إعلان استمر مدة شهر، وبعد النظر في شكاوى هؤلاء تم تعويضهم سواء بالمال أو بأرض بديلة. ومن جانبه أعرب عن موافقته المبدئية على استخدام الحكومة البريطانية لهذه المناطق التي قد يبنى عليها بعض الأرصفة أو المطارات أو أية أعمال أخرى مشترطًا على الحكومة البريطانية تعويض أصحاب المصائد التي ستتضرر

نتيجة هذه الأعمال، ومن جانب آخر تعهد بألا يسمح لأي شخص من رعيته بأن يقوم بأية أبنية على الشاطئ المتاخم للأراضي المذكورة دون الحصول على تصريح بذلك. وفي النهاية أعرب الشيخ عن سعادته بأن أُتيحت له الفرصة بأن يقدم خدمة لحكومة صاحب الجلالة الملك جورج الخامس ملك إنجلترا متمنيا دوام الصداقة بين خلفاء الملك وخلفاء الشيخ(٦٩).

تأسيس القاعدة مايو ١٩٣٥ – مايو ١٩٣٦

أُعلن في صحف نيودلهي في الثاني من أبريل ١٩٣٥م تحت عنوان" الانتقال إلى الجانب العربي"، أن القاعدة البحرية البريطانية على الساحل الفارسي سوف تنتقل إلى الجانب العربي من الخليج(٧٠). وفي العدد الصادر في ١٧ أبريل ١٩٣٥ من جريدة ايفيننج ستاندرد Evening standard ورد أن إخلاء القاعدة البحرية في هنجام قد اكتمل بالأمس، وأن عددًا كبيرًا من ضباط البحرية الذين خدموا في هذه القاعدة قد تنفسوا الصعداء، وأبدوا سعادة لا توصف نتيجة سماعهم هذه الأخبار.

وتخلل الفترة ما بين الخبر الأول والثاني نقاشٌ وجدلٌ على صفحات الجرائد في العاصمتين: نيودلهي ولندن، وأضحى ثمة مؤيدون ومعارضون لهذا الإجراء، وراح أنصار كل رأي يدلون بدلوهم ليثبتوا صحة ما ذهبوا إليه بالبراهين الدامغة، فالمؤيدون اتكأوا على أن جزيرة هنجام لم تعد بالمكان المناسب للقاعدة البحرية، وأن ضباط البحرية لم يعودوا يُطِيقُونَها، ولم تعد مكانًا آمنًا صالحًا للاسترخاء، حتى قال أحدهم:" إنَّ الضباط في الأونة الأخيرة قد اعتادوا على إطلاق لحاهم، وبلغ بهم الأمر أن أقاموا مسابقات في نهاية كل شهر لمن يفوز بأطول لحية". ويتضح لنا من هذا السياق أن ضباط البحرية قد أيسوا من هذا المكان الموحش، وأن الأمر اقتضى تركه والبحث عن بديل(٧١).

أما المعارضون المتشبثون ببقاء القاعدة بالجريرة فلم يملُّوا من ترديد وجهة نظر الأميرالية القديمة التي تبنتها منذ البداية(٧٢). معتمدين على أن القرار من الناحية المناخية غير صائب ومرد ذلك أن الموقع الذي نُقلت إليه القاعدة من أكثر المناطق حرارة في الخليج(٧٣)

كان المؤيدون والمعارضون يعتقدون خطأً أن سبب الانتقال هو نقل الطريق الجوي البريطاني إلى الجانب العربي، بالإضافة إلى الأهمية التجارية للمنطقة، وقد زاد من تلك التطورات أن أضحت المحرَّق مستقر أول مطار بين الهند وانجلترا، بالإضافة إلى الأهمية التي اكتسبتها البحرين بعد اكتشاف النفط فيها(٧٤)، وقد غاب عنهم أن الدوافع السياسية كانت لها

اليد العليا في ترجيح كفة الإخلاء، وأن البريطانيين قد أُجبروا جبرًا على ذلك، وأن مسار السياسة الإيرانية كان يسير في هذا الاتجاه منذ أن شرعوا في تطوير قوتهم البحرية، وتشبثوا منذ سنوات بالاحتفاظ بمركبين شراعيين أو ثلاثة في هنجام، وأن قادتهم قد أشربوا شعورًا قوميًا متعصبًا. ومنذئذ وثمة نزاع على حقوق البريطانيين الكائنة في – هنجام وباسيدو– أي منذ ٨٠ سنة خلت(٧٥)

وقبل أن ندلف إلى مسألة تأسيس القاعدة البحرية البريطانية في الجفير بالبحرين لا بد أن نطرح سؤالًا وهو كيف انتهت المفاوضات البريطانية الفارسية إلى هذه النتيجة؟

ما نود أن نذكره قبل أن نجيب عن السؤال المطروح هو أن الوثائق البريطانية في هذا الموضوع من الضخامة بمكان، فقد ورد بشأن موضوع نقل القاعدة البحرية البريطانية من هنجام إلى الجفير مئات الوثائق في ملفات عدة، وجلها كانت تدور حول نقاط محددة خلاصتها ما أجملناه في محور تباين جهات نظر وزارة الخارجية والأميرالية حول نقل القاعدة أو الإبقاء عليها التي ذكرناها أعلاه، وظلت وزارة الخارجية على رأيها حتى النهاية وبقيت الأميرالية متشبثة برأيها حتى النهاية أيضًا. إلا أن الأمر أخذ وضعًا دراماتيكيا عندما أعلن وزير العدل الفارسي أن سرب من الأسطول الفارسي سوف يعسكر في هنجام، وأخبر بذلك المسئولين البريطانيين، وأكد على أن هذا أمر قطعي لا تراجع فيه، ولم يكن مثل هذا القرار بمستغرب أو مستبعد، وعندما علم المسئولون البريطانيون أن الأبواب والمنافذ قد أُغلقت أمامها وأن الطريق قد سُد، وأن الفرس قد أجمعوا أمرهم على أن تنقل القاعدة من الجزيرة راحوا يتمحكون بقولهم " إنه من المستحيل أن يتم الإخلاء فورا، وإنه من الضروري أن يُنظروا إلى أن يعدوا للأمر عدته، وأن يُسمح لهم بشكل مؤقت أن تبقى قاعدتهم في هنجام حتى يتمكنوا من إجراء الترتيبات الكاملة للمكان البديل". وكان مطلبهم أن يسمح لهم باستخدام القاعدة موسم الصيف وقد كانت الحكومة الفارسية متصلبة في موقفها، ورأت الحكومة البريطانية أن تمنحها بعض التسهيلات في الموانئ الهندية مقابل السماح ببعض التسهيلات في هنجام، أي شيءٌ مقابل شيءٌ. وكان هذا على سبيل الإغراء من الحكومة البريطانية(٧٦).ولكن كان ذلك عبثًا إذ كان القرار الفارسي حاسمًا وهو " حتمية مغادرة الجزيرة. وقد كان.

على أية حال، بدأت الأعمال الإنشائية في المقر الذي أُختير للقاعدةِ البحريةِ في الجفير على قدم وساق منذ مايو ١٩٣٥م، ومنذ ذلك التاريخ وصاعدًا انتقل البحارة الذين كانوا يعملون

في القاعدتين البريطانيتين في باسيدو وهنجام إلى البحرين. وكان من ضمن الذين تم تحويلهم بعض الرعايا البريطانيين المعروفين بعدائهم للفرس وعداء الفرس لهم، ولذلك لم يمكثوا في باسيدو بعد قرار الإخلاء. وقد ادعى البعض منهم أن لهم على البريطانيين حقوقًا، ولما كان حظهم من القوت قليلًا فقد وافقت الحكومةُ البريطانيةُ على صرف بعض المال الذي كان في حوزة القائد البحري حينئذ والذي وزع عليهم ٥٠٠ روبية. وثوى البعض الذين لم يدعوا على البريطانيين شيئًا بعد أن وزع عليهم القائد البحري ٧٠٠ روبية(٧٧).

وبناء على طلب السلطات البحرية البريطانية تعهدت حكومة البحرين ببناء قاعدة بحرية في الجفير. واستمر العملُ الدؤوب عامًا كاملًا من مايو ١٩٣٥ إلى مايو ١٩٣٦م. وكانت المباني الأكثر أهمية في هذه القاعدة مبنى الرصيف على الجانب الجنوبي، الذي امتد بطول ٦٠٠ ياردة وعرض ١٠ أقدام. ومبنى الكانتين بالإضافة إلى النادي أو الصالة الرياضية ومبنى سكن الضباط وسكن الجنود الهنود، ومبني المحاسب المسئول ومبنى المخازن..... إلخ. كما تعهدت حكومة البحرين بتزويد القاعدة بإمدادات المياه العذبة ونظام للصرف الصحي، وأشرف المهندس العام للحكومة على هذه الأعمال كافة. ولقد بنيت جميع المباني على النسق المعتاد، بالحجارة والأسمنت، وقد جُلِبَ لها البلاطُ الذي اسْتُخدم للأرضيات من البصرة(٧٨).

وقد تكونت القاعدة في بداية نشأتها من طابقين: اشتمل الطابق الأول على النادي الرياضي، وشكل أكبر الصالات على الإطلاق، وعلى غرفة الخدمة وغرفة النوم. أما عن الدور الأرضي فكان يتكون من المخازن والمطبخ والحمام وغرفة الملابس. وقد شمل النادي على العديد من وسائل الترفيه والرياضة كالبلياردو والكريكت كما تم تشييد حمامات السباحة التي واجهت بعض العقبات أهمها قلة خبرة قسم الإنشاءات في الحكومة بهذا المجال(٧٩)، كما أقيم ملعب لكرة القدم. وإننا لم نذكر تلك التفاصيل من باب السرد معدوم الغرض ولكن لنبين كيف كانت القاعدة متنزهًا ومكانًا للترفيه.

ومهما يكن من أمر، فقد تم الانتهاء بعد عام كامل من العمل المتواصل من كافة المباني وأعمال الصرف الصحي والكهرباء والرصيف، وكان يتابع الإشراف على هذه الأعمال الوكيل السياسي في البحرين بالتشاور والتعاون مع بلجريف الذي نسق العمل وأشرف عليه مع قسم الإنشاءات والأعمال العامة في حكومة البحرين. وقد تكلفت هذه الأعمال مبلغ ١٠٢,٠٠٠ روبية(٨٠).

الخلاف البحريني البريطاني حول الرسوم الجمركية

دب خلاف بين حكومة البحرين والأميرالية ممثلة في قائد البحرية البريطانية في الخليج عندما قررت الحكومة جبي رسوم جمركية على المواد والأثاث المجلوبة لنادي وسكن الضباط ومخازن ومقصف القاعدة البحرية في الجفير؛ فاعترض القائد البحري على هذا التصرف. ومبعث اعتراضه أن من أهم أهداف القاعدة توفير مكان لاستجمام البحارة وترفيههم، وأن البيرة والخمور ركن أساسي في وسائل الترفيه ومن دونها ستكون مبعثا للملل والضجر، وأن الاضطرار إلى دفع رسوم جمركية على هذه المشروبات يعني تكبد تكاليف كبيرة لا سيما أن رسوم هذه المشروبات قد تصل إلى ١٥٪ من قيمتها. وأقام الضابط حجته على عدم مشروعية هذا الإجراء بأن الحكومة الفارسية لم تجب أية رسوم على مثل هذه المشروبات طوال بقاء البريطانيين في هنجام، كما استشهد أيضًا بقانون الرسوم الجمركية في الهند الذي لا يفرض رسومًا على مثل هذه المواد أو تلك المشروبات. وكتب أن السماح بتشييد القاعدة امتياز للبريطانيين ولذا لا يحق للحكومة البحرينية ما أقدمت عليه. ولكي يفوز الضابط بهذه الجولة ويفرض رأيه قرر أن يستعين بالمقيم السياسي ليحصل على دعمه لدى الشيخ ليتمم تسوية المسألة[٨١]. وأرسل له خطابًا حدد فيه الأشياء التي يجب أن تُعفى من الضرائب وهي:

- المشروبات الروحية(المسكرات) والمواد الغذائية التي ترد على متن مراكب صاحب الجلالة للاستعمال الخاص لوحدات البحرية في المنطقة التي توجد بها الامتياز.
- أدوات الكتابة وأثاث الإدارة.
- جميع مئونة القاعدة من كافة الأصناف.
- ولما كان النادي لم يُشد بعد أورد القائد في خطابه أنه سيعد خيمة كبيرة يتعاطى فيها الضباط المشروبات ويتناولون المواد الغذائية إلى أن يتم تشييد النادي. وأنه قد أصدر أمرًا بأن تكون معاقرة الخمور خفية امتثالًا لرغبة الشيخ[٨٢].

وفي ٢٠ أبريل ١٩٣٥م جاء مستشار البحرين خطاب يطالبه بإعفاء جميع المواد الخاصة بضباط البحرية البريطانية من الرسوم الجمركية وفقا للوائح الهندية الصادرة في عام ١٩٢٧. ويطلب من الحكومة البحرينية أن تقتفي أثر ما هو دارج في جميع الموانئ الأجنبية بخصوص هذا الشأن، لا سيما أن هذه المواد للاستخدام الشخصي لضباط وأفراد سفن الملكية البريطانية.

وفي النهاية طُلب من الشيخ عيسى بن حمد آل خليفة تصريحًا بهذه الامتيازات لسفن البحرية البريطانية(٨٣).

ردت الحكومة البحرينية بأن البحرين ليست محمية أو مستعمرة بريطانية كالهند، ولكنها دولة مستقلة لها لوائحها الجمركية المستقلة عن جميع اللوائح الجمركية للممتلكات البريطانية ولا ينبغي عليها أن تتقيد بها، وأنها سوف تعفي جميع الواردات المتعلقة بالأفراد والضباط سواء للأكل أو الشرب أو السكن أو الأدوات المكتبية المتعلقة بالضباط، ولن تخالف ما هو متعارف عليه في الموانئ الأجنبية. أما ما يتعلق بالمواد التي سيتم استيرادها من أجل السفن الملكية والتي ستودع في المخازن في البحرين فهي غير معفية من الرسوم الجمركية وفقا للقواعد المتبعة(٨٤).

وما لبث أن وصل للشيخ عيسى التماس من كبير ضباط البحرية البريطانية في الخليج يطلب منه بعض الإعفاءات على واردات متعلقة بترفيه ضباط ورجال البحرية الحربية البريطانية والمتعارف على منحها في جميع موانئ العالم، ولا سيما بعد أن أصبحت البحرين مركزًا ومستودعًا لمئونة السفن الحربية البريطانية في الخليج. وأكد على أن هذه الإعفاءات ضمن منطقة الجفير فقط. كما أكد على أن هذه الامتيازات لن يُساء استعمالها، وأنه قد وضع شروطًا صارمة لن تُنتهك خصوصًا المشروبات الروحية كيلا يَستاء سكان البحرين من ذلك(٨٥).

رد الشيخ عيسى بأن قوات الطيران الملكي تدفع رسومًا جمركية لحكومة البحرين، ولذا يجب أن تحذو البحرية حذوها وهذا لا يمنع أن نقدم لكم بعض الامتيازات الممكنة، أما بخصوص المشروبات الروحية " الخمور" فرفضها الشيخ بحجة " أن البحرين من البلاد الإسلامية التي تحرم شريعتها معاقرة الخمر، وأنه لا يقبل بتعاطيها في البحرين، وقد وجه أمرًا لشرطته بمنعها، ولم يعف منها سوى أناس مخصوصين لديهم رخصة لشراء الخمر لاستعمالهم الخاص وفق القوانيين التي صدرت في هذا الصدد، وأن هذا الرفض ينطلق من الرغبة في عدم تشويه سمعة البحرين بين البلدان الإسلامية إن حدث ذلك، ومن رغبة مفادها الحد من انتشار الأفعال القبيحة ولكيلا يراها السكان أو يتأثروا بها". وعلى الرغم من هذه المحاجة الطويلة سمح الشيخ لرجال البحرية بأن يتعاطوا المشروبات الروحية داخل بناياتهم الخاصة شريطة ألا يُسمح بتناولها في العلن، وصدرت أوامر صارمة تحول دون إعطائها أو بيعها لأناس آخرين غير أفراد البحرية وضباطها. وأكد الشيخ على أنه ينظر إلى هذه المسألة نظرة اهتمام، وطلب أن توليها البحرية

القدر نفسه من هذا الاهتمام. كما أكد على إعفائها من الرسوم الجمركية، وإعفاء المواد الغذائية أيضًا، كما أعفى مستلزمات المكاتب في القاعدة لكنه أصر على تحصيل جميع الرسوم على كافة المُؤن الأخرى التي تستعمل في قاعدة الجفير. وأكد على أن ما سُمِح به كان بمحض إرادته ومن تلقاء نفسه من أجل مساعدة الحكومة البريطانية(٨٦).

قابل البريطانيون هذا الإصرار بإصرار أشد على إلغاء كافة الرسوم الجمركية المقررة على المعدات التي ستستعمل في قاعدة الجفير والتي تخزن في مخازنها، وأن يكون التنازل عنها مقابل مكافأة مالية ما، وأن تستبدل كلمة الحدائق بالمباني التي ترتبط بتناول الخمور في القاعدة لا سيما أن رعايا الشيخ لن يروا ما بداخل القاعدة، واعتبروا موافقته نوعًا من إبداء حسن النية والرغبة في دوام العلاقات الودية بينه وبين حكومة صاحب الجلالة، وأرادوا أن يذكروه بأنه قد جنى ثمرة هذه العلاقة من خلال الحماية التي وفرتها له بريطانيا(٨٧). وعندما لمس الوكيل حدة أسلوب خطاب قائد البحرية البريطانية اقترح تخفيفها مبررًا ذلك بأن ما بدا من الشيخ كان رأيًا لأحد أفراد الأسرة ولا يعكس أية مشاعر سيئة تجاه بريطانيا، وهنا يتضح لنا خلفية موقف الشيخ، أي أنه وُضع تحت ضغط من أفراد أسرته، وبالتحديد الشيخ عبد الله والشيخ محمد والشيخ سلمان مما أظهر موقفه متصلبًا متعنتًا أو هكذا بدا للبريطانيين. ترى ما الأسباب التي أوصلت الأمور إلى هذا الحد؟

إن المطالع لهذه المسألة يجد نفسه أمام عدة تساؤلات وهي: ما الذي عقد الأمور كل هذا التعقيد؟ ولماذا تصلب الشيخ في هذا الأمر الهين إذا ما قورن ببيع أراض من دولته لدولة أجنبية من أجل بناء مطارات وقواعد عسكرية؟ وهل كان تحريم الشريعة الإسلامية للخمور هو السبب الحقيقي لهذا السجال عبر الخطابات الرسمية أم كانت هناك أمور أخرى؟

لقد أزال لنا بلجريف غموض هذا الموقف المتشدد، فذكر أن الشيخ حمد كان حقًا سعيدًا ومطمئنًا إلى رغبة الحكومة البريطانية في الانتقال إلى البحرين، ولكنه سرعان ما غير موقفه نتيجة المعارضة التي لقيها من الشيوخ: محمد بن عيسى وعبد الله بن عيسى وسلمان بن حمد الذين أعربوا صراحة عن رفضهم لقدوم القاعدة إلى البحرين. ويبدو أن ذلك كان من منطلق الحفاظ على سيادة البحرين واستقلالها. ولذلك عندما قام البريطانيون برفع سارية العلم البريطاني في الجفير دون إذن أو علم الشيخ سادت مشاعر السخط، وأصاب الشيوخ الوتر الحساس من الشيخ، ولاكت الألسنة الحدث، وخمن الأهالي أن عدم ظهور الشيخ عند رفع سارية العلم في

قاعدة الجفير كان احتجاجًا منه(٨٨)، وبذلك تعزز موقف الشيوخ وبدا أن ما ذهبوا إليه لم يكن هواجس كما كان يقول لهم الشيخ حمد ليخفف من حددتم ويطفئ نار ثورتهم التي كانت تزكيها عدة عوامل منها إجبارهم على بيع أراضيهم بثمن بخس. ثم جاءت مسألة الرسوم الجمركية التي أصر القائد عليها ووقف منها موقفًا متعنتًا، واعتبر أن سبب إقدام الشيخ على ما أقدم عليه هو المال لا غير؛ فاستنكر الشيخان: حمد وعبد الله موقفه، وذكرا أن بضعة جنيهات تدفع سنويًا لا تستحق هذا الموقف من الحكومة البريطانية، وعندما تناقش الشيخان توصلا إلى نتيجة مفادها أنهما ليس في مقدورهما أن يقفا في مجابهة الحكومة البريطانية على شيء يعتبرونه من أبسط حقوقهم، ثم قاما بالتنازل عن هذه الرسوم(٨٩). وزاد من مرارتهم بعد ذلك الخداع الذي تم بخصوص سعر الأراضي.

ظل قائد البحريةِ تحت وهم ارتفاع سعر الأراضي التي ابتيعت في البحرين؛ ولذلك عندما أقدم على مساومة الشيخ بخصوص الرسوم الجمركية اقترح عليه الوكيل السياسي ألا يشير إلى موضوع سعر الأراضي تمامًا، وأخبره " أن الشيخ في سبيله أن يصرف نظره عن تحصيل أية رسوم جمركية بخصوص البندين: التاسع والعاشر من بنود القائمة التي ستستوردها وتستخدمها القاعدة، وأنه ما سلك هذا المسلك إلا بناء على مشورتي له بذلك. وإنني –أي الوكيل السياسي– قد أجريت أكثر من محادثة مع الشيوخ على فترات متلاحقة، وفي غفلة منهم ذكر أحدهم أن الأمر كله مبغوضًا جدًا من جانبهم منذ بدايته، وأن ثمة استياء عام". وبناء على ذلك اقترح الوكيل السياسي عدم المغالاة في الضغط على الشيخ فيهدوا بذلك فرصة للكارهين لبريطانيا أن يتقولوا عليها ويبثوا الدعاية بأنها تعامل الشيخ حمد معاملة سيئة، وأنها قد فرضت عليه القاعدة البحرية، وسيجدون بين سكان البحرين سمَّاعُون لهم(٩٠).

إذن هُزِم الشيخ في مسألة الرسوم الجمركية وغُلِب على أمره، وحَفَرَتْ هذه الهزيمة في أعماق أعماقه إحساسًا بالمهانة. فقد أرسل خطابًا إلى الوكيل السياسي يخبره فيه أنهم رفضوا مسألة التنازل عن الرسوم الجمركية للبضائع الواردة للقاعدة في المادتين التاسعة والعاشرة– يقصد الأميرالية– وأنهم مُصرون على عدم الدفع، وأردف الشيخ هذا بالكلام التالي:" نريد أن نخبرك إننا مضطرون للموافقة على رغبات الحكومة البريطانية، وأن الأمر كله لم يكن مسألة مال بقدر ما كان مسألة مبدأ" (٩١)

ومن أجلِ تخفيف وطأةِ الشعور الذي كان يختلج نفس في الشيخ كتب الوكيل السياسي في البحرين إلى المقيم السياسي يقترح عليه أن يرسلَ له خطابًا باسم الحكومة البريطانية يعرب فيه عن تقديره لموقف الشيخ ربما يزيل سخطه واستياءه. فاستجاب له المقيم وكتب خطابًا أزجى فيه الشكر للشيخ، وأنْبَأه بأن ما منحه من مزايا وتسهيلات في القاعدة لن يساء استعمالها، وأن الحكومة البريطانية لن تنسى له ذلك(٩٢).

بدا واضحًا فيما بعد أن أزمة الرسوم الجمركية وحادثة سارية العلم قد أجبرتا المسئولين البريطانيين على مراعاة مشاعر الشيخ ومعاملته معاملته تشعره باستقلاله، ونستدل على ذلك برسالة وردت الشيخ من الوكيل السياسي جاء فيها " أن القبطان بولاند أمير البحر في الخليج العربي يخبر سموه بأن طاقم البارجة " فاوي" يرغبون في أن يولموا وليمةً في مقر القاعدة البحرية في الجفير يوم ٢٧ ديسمبر، وأنهم سيدعون إليها ما يقرب من ١٦٠ ضيفًا، وكما جرت العادة في مثل هذه الولائم أن يقدموا لضيوفهم بعض المرطبات والأطعمة والمشروبات الروحية إذا لم يكن لسموك ثمة اعتراض. وأنهم سيبذلون أقصى ما يمكن لضمان عدم حدوث شيء مخالف للامتياز الذي تفضل بمنحه، وهم بذلك يقصدون تقديم الأطعمة والمشروبات الروحية التي ترد على متن البوارج البريطانية لاستعمال ضباط البحرية في الجفير من دون رسوم جمركية. وأنهم يستأذنوه أن يتكرم بالإجازة على سريان مفعول هذا الامتياز على هذه المناسبة الوحيدة فقط وهي الوليمة المزمع إقامتها في يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٣٧ حتى يتمكن طاقم البارجة من الاحتفاء بضيوفهم، وأن الضابط بولاند يذكر أنه لن تولم وليمة بمثل هذا العدد إلا مرة واحدة في احتفال رأس السنة(٩٣).

الخاتمة

في تقديرنا أن الفرس قد خاضوا معركة تحريرية مع البريطانيين من أجل استقلال بلادهم وتحريرها من النفوذ البريطاني الذي يرجع إلى عام ١٨٦٨ وانتهت بفوزهم عندما نجحوا في استئصال شأفة الوجود البريطاني من أراضيهم في باسيدو وهنجام. وإن شئنا مقاربة فهي تشبه في تقديرنا المعركة التي خاضوها قبل قرنيين من الزمان بدعم البريطانيين أنفسهم وخروجهم منها منتصرين على البرتغاليين وطردهم من هرمز على الساحل الفارسي أحد أهم وأقوى معاقلهم في الخليج، وإجبارهم إلى الانتقال إلى مسقط على الساحل العربي عام ١٦٢٢م، فما أقرب الشبه بين الحادثتين.

وعلى الرغم من النفوذ البريطاني الذي بلغ شأوا بعيدًا في الخليج طيلة القرن التاسع عشر وقارب على النصف الأول من القرن العشرين إلا أن البريطانيين كانوا حريصين على إقصاء أي نفوذ عن الساحة التي تفردت بها بريطانيا، ولذلك عندما لاح لهم أن الخليج كاد أن يُخترق من قبل الإيطاليين عبر البحرية التي أقدمت الحكومة الإيرانية بناء نواتها على ساحلها الجنوبي في الخليج ثارت ثائرتها وبذلت الأميرالية كل ما تسطيعه بغية الحيلولة دون ذلك.

لقد قبل شيوخ البحرين القاعدة البحرية البريطانية عن طيب نفس ليس لقبولهم الدنية أو اعتيادهم عليها ولكنهم كانوا ينظرون إلى الصديقة بريطانيا على أنها ركنهم الشديد الذي يأوون إليه عندما تحاول أن تستقوى عليهم الحكومات الفارسية المتعاقبة مدعية ادعاءاتها الشوهاء على البحرين.

اتسعت القاعدة البحرية في البحرين مع مرور الأيام إلى أن أضحت القاعدة العسكرية البريطانية الأكبر في المنطقة، وحققت لبريطانيا الكثير من الفوائد إبان الحرب العالمية الثانية.

الهوامش

1- IOR/R/PS/12/3724, Coll30/13, Memorandum by Admiralty and foreign Office, on the subject of the British naval depot at Henjam, 23rd February, 1932, in Persian Gulf, Henjam Naval Base; Question of transfer to Bahrain; Survey of Khor Kaliyeh Bay, p, 29.
2- PIROUZ MOJTAHED-ZADAH, BOUNDARY POLITICS AND INTERNATIONAL BOUNDARIES OF IRAN, BOCA RATON, FLORIDA, USA, 2006, P, 329.
3- IOR/R/PS/12/3724, Coll30/13, Memorandum by Admiralty and foreign Office, on the subject of the British naval depot at Henjam, 23rd February, 1932, p, 29.
٤- لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج ٥، قسم الترجمة بديوان أمير قطر، ص. ٣٠٢٦.

5- PIROUZ MOJTAHED-ZADAH, OP. CIT., 329.
6- IBID.
7- IBID, 329-331.
8- IOR/R/PS/12/3724, Coll30/13, Memorandum by Admiralty and foreign Office, on the subject of the British naval depot at Henjam, 23rd February, 1932, p, 31.
٩- وصفته جريدة التايمز في السابع من مايو بأنه مبدأ منرو في الخليج. كما جاء في النيويورك تايمز الأمريكية على صفحتها الثالثة في يوم السابع من مايو ١٩٠٣ مقالا تحت عنوان" بريطانيا تصدر تحذيرا بخصوص الخليج العربي: كمبدأ مونرو. وكان الهدف الرئيسي لهذا الإعلان هو حماية وتأمين الطريق البحري إلى الهند. وقد كان للإعلان أصدائه في روسيا وألمانيا وفرنسا.

10- PIROUZ MOJTAHED-ZADAH, OP. CIT., P, 331.
١١- للمزيد عن حالة الضعف والاضطراب التي سادت البلاد إبان هذه الثورة انظر؛ أمال السبكي، إيران بين ثورتين، ص ص ١٦٢- ٢٠٠.
12- IOR/R/PS/12/3724, Coll30/13, Memorandum by Admiralty and foreign Office, on the subject of the British naval depot at Henjam, 23rd February, 1932, p, 33.
13- Ibid.
14- Ibid
15- PIROUZ MOJTAHED-ZADAH, OP. CIT., P, 331.
16- IOR/R/PS/12/3724, Coll30/13, Memorandum by Admiralty and foreign Office, on the subject of the British naval depot at Henjam, 23rd February, 1932, p, 33.
17- Ibid, p, 35.
18- IOR/L/PS/10/1095, Coll30/13, from Persian Acting Minister for Foreign Affairs to His Majesty's Minister, 19th September, 1932, in Persian Gulf, Negotiations 1928, Henjam p. 97.
19- IOR/R/PS/12/3724, Coll30/13, Persian Gulf, Henjam Naval Base; Question of transfer to Bahrain; Survey of Khor Kaliyeh Bay, p, 33.
20- IOR/R/PS/12/3724, Coll30/13, Minutes of a Meeting Held in Conference Room" A" No, 2, Whitehall Gardens, S, W, I., on Thursday, December 7th, 1931. in Persian Gulf, Henjam Naval Base; Question of transfer to Bahrain; Survey of Khor Kaliyeh Bay, p, 71.
21- Ibid., p, 83.
22- Ibid., p, 93.

23- Ibid., p, 99.
24- IOR/R/PS/12/3724, Coll30/13, from foreign Office to Admiralty, October 28, 1931, in the Persian Gulf, Henjam Naval Base; Question of transfer to Bahrain; Survey of Khor Kaliyeh Bay, p, 100.
25- Ibid, p, 101.
26- Ibid.
27- IOR/R/PS/12/3724, Coll30/13, from Mr. Dodd, Tehran, to the Marquess of Reading, September 22, 1931, in the Persian Gulf, Henjam Naval Base; Question of transfer to Bahrain; Survey of Khor Kaliyeh Bay, pp, 103 -105.
28- IOR/R/PS/12/3724, Coll30/13, Admiralty Memorandum on the Question of the Removal of the British Naval Depot at Henjam, and the Practicability of an Alternative Base, in the Persian Gulf, Henjam Naval Base; Question of transfer to Bahrain; Survey of Khor Kaliyeh Bay, pp, 135.
29- Ibid.
30- Ibid., p, 139.
31- IOR/R/PS/12/3724, Coll30/13, Minutes of a Meeting Held in Conference Room" A" No, 2, Whitehall Gardens, S, W, I., on Thursday, December 7th, 1931. in Persian Gulf, Henjam Naval Base; Question of transfer to Bahrain; Survey of Khor Kaliyeh Bay, p, 87.
32- Ibid, p, 85.
33- Ibid, p, 87.
34- Ibid, p, 91.
35- IOR/R/PS/12/3724, Coll30/13, Admiralty Memorandum on the Question of the Removal of the British Naval Depot at Henjam, and the Practicability of an Alternative Base, in the Persian Gulf, Henjam Naval Base; Question of transfer to Bahrain; Survey of Khor Kaliyeh Bay, p, 139.
36- Ibid, p, 141.
37- IOR/R/PS/12/3724, Coll30/13, Minutes of a Meeting Held in Conference Room" A" No, 2, Whitehall Gardens, S, W, I., on Thursday, December 7th, 1931, p, 85.
38- IOR/R/PS/12/3724, Coll30/13, Minutes of an Interdepartmental Conference Held at the India Office on Monday, 20th July, 1931, in the Persian Gulf, Henjam Naval Base; Question of transfer to Bahrain; Survey of Khor Kaliyeh Bay, pp, 227.
39- IOR/R/PS/12/3724, Coll30/13, Admiralty Memorandum on the Question of the Removal of the British Naval Depot at Henjam, and the Practicability of an Alternative Base, in the Persian Gulf, Henjam Naval Base; Question of transfer to Bahrain; Survey of Khor Kaliyeh Bay, p, 147.
40- IOR/R/15/2/216, File,5/7, Note of a Meeting Held at the Admiralty on Thursday, 27th July, in Jufair Navy Base, P,32.
41- Ibid, P,36.
42- IOR/R/15/2/216, File,5/7, from S.N.O.P.G, to secretary of the Admiralty, 17th October 1933, in Jufair navy base, P,84.

43- IOR/L/PS/12/3782, Coll 30/65, from Political Agent, Bahrain, to Political Resident, Bushire, 21th January, 1934, in Persian Gulf. Bahrain. Purchase of land at Bahrain by H.M.M for Naval and R.A.F. purposes, P,360.
44- IOR/R/15/2/260, file 17/1, from Political Agent, Bahrain, to Political Resident, Bushire, 1th February, 1934, in RAF and Naval Bases in Bahrain, P,97.
45- Ibid, PP,95-97.
46- Ibid.
47- IOR/R/15/2/260, file 17/1, from India Office, Whithall, to, Powell, Admiralty, 1th May, 1934, in RAF and Naval Bases in Bahrain, P, 259.
48- IOR/R/15/2/260, file 17/1, from Political Agent, Bahrain, to Political Resident, Bushire, 1th March, 1934, in RAF and Naval Bases in Bahrain, P, 105.
49- IOR/R/15/2/260, file 17/1, RAF and Naval Bases in Bahrain, PP, 360-370.
50- Ibid.
51- Ibid.
52- Ibid.
53- IOR/R/15/2/260, file 17/1, from Political Agent, Bahrain, to Political Resident, Bushire, 1th March, 1934, in RAF and Naval Bases in Bahrain, P, 105.
54- Ibid.
55- IOR/R/15/1/389, FILE 33/11 VI (T 94) TRANSFER OF NAVAL BASE, FROM C.D BELGRAVE, TO H. B. M'S POLITICAL AGENT, BAHRAIN, 8TH JUNE, 1935, PP. 71.
56- IOR/R/15/2/260, file 17/1, from the Political Agent, Bahrain, to Political Resident, Bushire 19th April, 1934, in RAF and Naval Bases in Bahrain, P, 215.
57- Ibid, P, 219.
58- IOR/R/15/2/216, File,5/7, in Jufair navy base, PP,190, 198.
59- IOR/R/15/2/260, file 17/1, from the financial Adviser, Bahrain Government, to Mohammad and Yusuf abna Abdallah Bahzad, 26th February, 1934, in RAF and Naval Bases in Bahrain, P, 103.
60- IOR/R/15/2/260, file 17/1, from Adviser to the Government Bahrain, to, the Political Agent, Bahrain, 14th April, 1934, in RAF and Naval Bases in Bahrain, P, 183.
61- IOR/R/15/2/260, file 17/1, from the Political Agent, Bahrain, to Political Resident, Bushire 19th April, 1934, in RAF and Naval Bases in Bahrain, PP, 221.
62- IOR/R/15/2/216, File,5/7, from political agent, to political resident, 20th February 1934, in Jufair navy base, P, 184.
63- IOR/R/15/2/216, File,5/7, from secretary of state for India, London, to the political resident, Bushire, 18th January 1934, in Jufair navy base, PP,172-174.
64- IOR/R/15/2/260, file 17/1, from the Political Agent, Bahrain, to Adviser to the Government Bahrain, 12th April, 1934, in RAF and Naval Bases in Bahrain, P, 187.
65- IOR/R/15/2/260, file 17/1, from the Political Agent, Bahrain, to Political Resident, Bushire 19th April, 1934, in RAF and Naval Bases in Bahrain, PP, 219.
66- IOR/R/15/2/260, file 17/1, from deputy Director of Operations and Intelligence, to the Air Headquarters, Baghdad, 31th May, 1934, in RAF and Naval Bases in Bahrain, P, 305.

67- IOR/R/15/2/260, file 17/1, from the Air Headquarters, Baghdad, to the Political Agent, Bahrain, 31th July, 1934, in RAF and Naval Bases in Bahrain, P, 377.
68- IOR/R/15/2/260, file 17/1, Report on the Areas acquired in Bahrein, 22th June, 1934, in RAF and Naval Bases in Bahrain, P, 379.
69- IOR/R/15/2/260, file 17/1, from His Excellency Shaikh Hamad bin Isa al Khalifah, to the Political Agent, Bahrain, 16th April, 1934, p, 225.
70- IOR/R/15/2/1107, File 3/22, the Times, 3 April, 1935, in Naval station at Bahrain, P,7.
71- IOR/R/15/2/1107, File 3/22, the daily Mirror, 17 April, 1935, in Naval station at Bahrain, P,41.
72- IOR/R/15/2/1107, File 3/22, the Times, 3 April, 1935, in Naval station at Bahrain, P,7.
73- Ibid.
74- IOR/R/15/2/1107, File 3/22, the Times, 11 April, 1935, in Naval station at Bahrain, P,10.
75- IOR/R/15/2/1107, File 3/22, the Truth, 17 April, 1935, in Naval station at Bahrain, P,10.
76- IOR/R/PS/10/1095, File 4011/1923, Persian Gulf: Negotiations 1928 Henjam, P,172.
77- IOR/R/15/2/1107, File 3/22, from Political Resident, Bushier, to political Agent, Bahrain, 8th June, 1934, in Naval station at Bahrain, PP,31-33.
78- IOR/R/15/1/750, Government of Bahrain, Administrative report for the years 1926-1936, P,45.
79- IOR/R/15/2/1107, File 3/22, from the political agent, Bahrain, to captain v. s. Butler, senior Naval officer, 3th June, 1936, in Naval station at Bahrain, P, 243.
80- IOR/R/15/2/1107, File 3/22, from Adviser to the Government, to the Senior Naval Officer in the Persian Gulf, 31th June, 1935, in Naval station at Bahrain, PP,89-91.
81- IOR/R/PS/15/2/222, File,5/15, from S.N.O.P.G., to Commander-in-chief, east Indies, 18th, April, 1935, in Exemption of customs and other duties on naval stores for naval base-Jufaire, P, 3.
82- IOR/R/PS/15/2/222, File,5/15, from S.V.O.P.G., Commander-in-chief, east Indies, 19th, April, 1935, in Exemption of customs and other duties on naval stores for naval base-Jufaire, P, 21.
83- IOR/R/15/1/389, FILE 33/11 VI (T 94), P 37 – 42.
84- IOR/R/15/1/389, FILE 33/11 VI (T 94) TRANSFER OF NAVAL BASE, FROM THE ADVISER TO THE GOVERNMENT OF BAHRAIN, TO COLE, 21TH, APRIL, 1935, PP.45-47.
85- IOR/R/15/1/389, FILE 33/11 VI (T 94) TRANSFER OF NAVAL BASE, FROM H. B. M'S POLITICAL AGENT, BAHRAIN, TO SHAIKH HAMAD BIN ISA AL KHALIFAH, 22TH, APRIL, 1935, PP. 49-51.
86- IOR/R/15/1/389, FILE 33/11 VI (T 94) TRANSFER OF NAVAL BASE, FROM SHAIKH HAMAD BIN ISA AL KHALIFAH TO H. B. M'S POLITICAL AGENT, BAHRAIN, 22 APRIL, 1935, PP. 53-57.

87- IOR/R/15/1/389, FILE 33/11 VI (T 94) TRANSFER OF NAVAL BASE, FROM POLITICAL AGENT, BAHRAIN, TO BELGRAVE, BAHRAIN, 29 MAY, 1935, PP. 61-65.
88- IOR/R/15/1/389, FILE 33/11 VI (T 94) TRANSFER OF NAVAL BASE, FROM C.D BELGRAVE, TO H. B. M'S POLITICAL AGENT, BAHRAIN, 8TH JUNE, 1935, PP. 69.
89- IBID, P. 71.
90- IBID, P. 73.
91- IOR/R/15/1/389, FILE 33/11 VI (T 94) TRANSFER OF NAVAL BASE, FROM SHAIKH HAMAD BIN ISA AL KHALIFAH TO H. B. M'S POLITICAL AGENT, BAHRAIN, 13TH JUNE, 1935, P. 75.
92- IOR/R/PS/15/2/222, FILE,5/15, FROM H. B. M'S POLITICAL AGENT, BAHRAIN, TO THE POLITICAL RESIDENT IN THE PERSIAN GULF, 17TH JULY, 1935, IN EXEMPTION OF CUSTOMS AND OTHER DUTIES ON NAVAL STORES FOR NAVAL BASE-JUFAIRE P. 63.
93- IOR/R/PS/15/2/222, File,5/15 from H. B. M's Political Agent, Bahrain, to Shaikh Hamad bin Isa al Khalifah, 19th December, 1937, in Exemption of customs and other duties on naval stores for naval base-Jufaire, PP, 81-83.